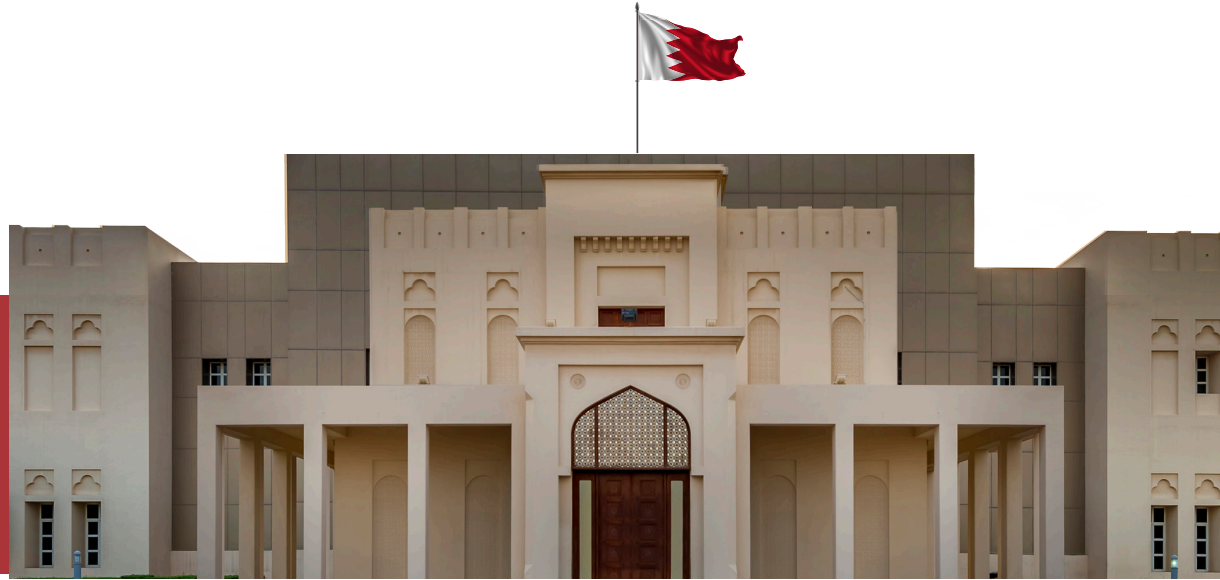




الخطّة الوطنيّة لنهوض المرأة البحرينيّة

المرأة البحرينيّة من التمكين والتّقدم والسعي نحو الريادة

(2026 – 2025)

مملكة البحرين



الفهرس

7	المنطلقات
8	واقع المرأة البحرينية
19	توجهات ومراكز الخطة الوطنية لهوض المرأة البحرينية (2025 - 2026)
20	منهجية إعداد الخطة الوطنية لهوض المرأة البحرينية (2025 - 2026)
22	الرؤية
22	الرسالة
22	الفئات المستهدفة
22	الشركاء في التنفيذ
23	محاور الخطة الوطنية لهوض المرأة البحرينية (2025 - 2026)
24	تحديد الأدوار بحسب محاور الخطة الوطنية لهوض المرأة البحرينية (2025 - 2026)
26	مجالات ومبادرات ومؤشرات الخطة الوطنية لهوض المرأة البحرينية (2025 - 2026)
65	مرحلة السعي نحو الريادة



المنطلقات

- الأوامر الملكية السامية بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة ودلالات تبعيته المباشرة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، ورئاسته من قبل صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين.
- اختصاصات المجلس الأعلى للمرأة التي نص عليها الأمر السامي رقم (44) لسنة 2001 بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة وتعديلاته.
- مفردات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية التي تم اعتمادها من جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه عام (2005)، والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية (2007 - 2012)، والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية (2013 - 2022)، والتقرير التقييمي للخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية (2013 - 2022).
- الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، ومتطلبات رؤية 2050 وبرنامج الحكومة.
- الملاحظات الختامية على تقارير مملكة البحرين الدولية الإلزامية والطوعية، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو). وتقرير تنافسية مملكة البحرين 2024/2025.
- أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030 (17 هدف)، وبشكل خاص الأهداف ذات الارتباط المباشر بالمرأة وهي الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، والهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.

واقع المرأة البحرينية

عند رصد واقع مشاركة المرأة البحرينية تبين ارتفاع لنسب مشاركة وحضور المرأة في بعض القطاعات والتخصصات والمجالات الحيوية، حيث استطاعت المرأة البحرينية أن تتجاوز مرحلة التمكين في المشاركة السياسية والحياة العامة والسعي نحو الريادة في الوصول إلى مواقع صنع واتخاذ القرار، وتولت المرأة مناصب وزارية في مجالات: الصحة، الإسكان، السياحة، الشباب والتنمية المستدامة والوظائف التنفيذية على النحو الذي تنطبق به مؤشرات المشاركة في القطاع العام والخاص، وحققت المرأة حضوراً في المجالس المنتخبة وتولت المرأة البحرينية رئاسة مجلس النواب كما تولت المرأة مراكز نوعية بداخل السلطة التشريعية ومشاركتها بالمجالس البلدية والسلطة القضائية والنيابة العامة على النحو الوارد أدناه، الأمر الذي عكس نجاح العمل المؤسسي القائم على ثوابت صلبة اعتمدت آليات التشبيك والتعاون التي نفذها المجلس الأعلى للمرأة منذ بداية إنشائه سواء من خلال توقيع مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع الوزارات والمؤسسات الرسمية، أو إدماج الخطة في برنامج عمل الحكومة، وتنفيذ النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين.

ومن أبرز تلك المؤشرات التي رصدت واقع تمكين وتقدم المرأة في بعض القطاعات والتخصصات بحسب القراءات الأخيرة للإحصائيات التي اعتمدت من مصادرها الرئيسية حسب السنوات المتوفرة مايلي:

القطاع الحكومي

- عدد البحرينيات في القطاع الحكومي (21,263) بنسبة بلغت (60%) لعام (2024).
- عدد الوكيلات في القطاع الحكومي (23) بنسبة بلغت (38%) لعام (2024).
- عدد الوكيلات المساعدات في القطاع الحكومي (41) بنسبة بلغت (36%) لعام (2024).
- عدد البحرينيات في الوظائف التنفيذية في القطاع الحكومي (1,901) بنسبة بلغت (50%)، وتشمل العاملات في جدول الوظائف التنفيذية الخاضعات لنظام الخدمة المدنية من رئيسة قسم فأعلى لعام (2024).
- عدد البحرينيات في الوظائف التخصصية (4,177) بنسبة بلغت (64%)، وتشمل العاملات في جدول الوظائف التخصصية الخاضعات لنظام الخدمة المدنية مثل المحاسبات والقانونيات والإحصائيات والمهندسات والعاملات في تقنية المعلومات لعام (2024).

القطاع العام الحكومي والرسمي

- عدد البحرينيات في القطاع العام (الحكومي والرسمي) (27,909) بنسبة بلغت (55%) لعام (2024).

القطاع الخاص وريادة الأعمال

- عدد البحرينيات في القطاع الخاص (37,381) بنسبة بلغت (36%) لعام (2024).
- عدد البحرينيات في الوظائف التنفيذية في القطاع الخاص (2,467) بنسبة بلغت (36%) لعام (2024)، الربع الثاني، وتشمل العاملات من رئيسة قسم فأعلى.
- عدد السجلات الافتراضية المملوكة للمرأة البحرينية (1,220) بنسبة بلغت (54%) لعام (2024).

المشاركة السياسية

- تولت المرأة مناصب وزارية في مجالات: المرأة، الصحة، الإسكان، السياحة، الشباب والتنمية المستدامة.
- عدد النساء في مجلس النواب (8) بنسبة بلغت (20%) لعام (2024)، وتولت المرأة رئاسة مجلس النواب في العام 2018.
- عدد النساء في مجلس الشورى (10) بنسبة بلغت (25%) لعام (2024).
- عدد النساء في المجالس البلدية (3) بنسبة بلغت (10%)، وفي أمانة العاصمة (4) بنسبة بلغت (40%) لعام (2024).

القطاعات النوعية

- عدد الطبيبات البحرينيات (2,798) بنسبة بلغت (66%) لعام (2024).
- عدد الممرضات البحرينيات (3,657) بنسبة بلغت (83%) لعام (2024).
- عدد الأكاديميات البحرينيات في مؤسسات التعليم العالي (638) بنسبة بلغت (57%) لعام (2024).
- عدد المهندسات البحرينيات في القطاع الحكومي (436) بنسبة بلغت (37%) لعام (2024).

إلا أن هناك بعض المجالات الأخرى التي تتطلب تكثيف الجهود لتعزيز فرص مشاركة المرأة فيها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

المجالات النوعية

- عدد القاضيات البحرينيات (18) قاضية بنسبة بلغت (14%) لعام (2024).
- عدد رئيسات النيابة (أ) البحرينيات (2) بنسبة بلغت (18%) لعام (2022).
- عدد رئيسات النيابة (ب) البحرينيات (3) بنسبة بلغت (13%) لعام (2022).
- عدد البحرينيات شاغلات منصب محامي عام (1) بنسبة بلغت (20%) لعام (2022).
- عدد الموظفات البحرينيات في المحكمة الدستورية (15) بنسبة بلغت (31%) لعام (2023).
- عدد القاضيات العضوات في المحكمة الدستورية (1) بنسبة بلغت (14%) لعام (2024).
- عدد السفيرات البحرينيات خارج البحرين (1) بنسبة بلغت (3%) لعام (2024).
- عدد السفيرات البحرينيات في الديوان العام في وزارة الخارجية (9) بنسبة بلغت (26%) لعام (2024).

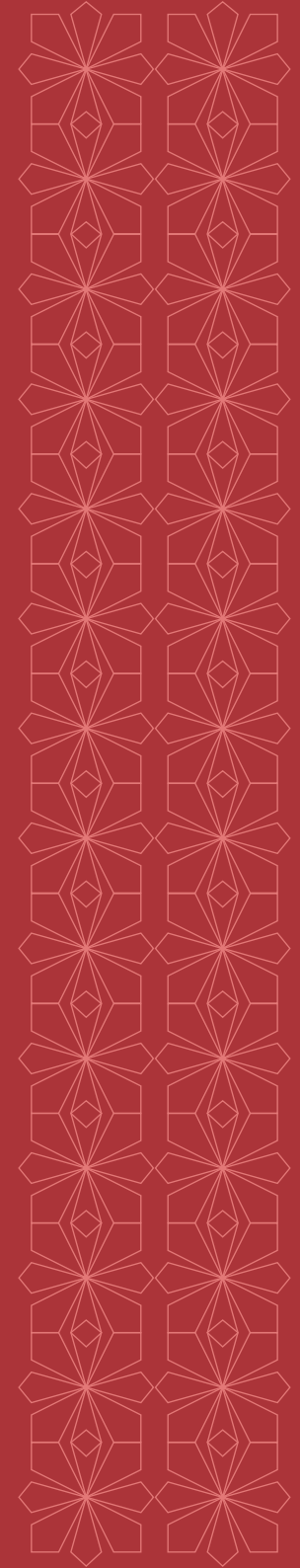
مجالس الإدارة

- عدد البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية العامة (3) بنسبة بلغت (4%) لعام (2023).
- عدد البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية المقفلة (36) بنسبة بلغت (23%) لعام (2023).
- عدد البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة (583) بنسبة بلغت (21%) لعام (2023).
- عدد البحرينيات في مجالس الإدارة في شركات التضامن (22) بنسبة بلغت (28%) لعام (2023).
- عدد النساء البحرينيات في مجالس الإدارة في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي (63) بنسبة بلغت (14%) لعام (2022).

المجتمع المدني

- عدد البحرينيات العضوات في مؤسسات المجتمع المدني (6,610) بنسبة بلغت (21%) لعام (2023).
- عدد البحرينيات في المناصب التنفيذية في جمعية المهندسين البحرينية (4) بنسبة بلغت (44%) لعام (2023).
- عدد البحرينيات في المناصب التنفيذية في جمعية الأطباء البحرينية (11) بنسبة بلغت (73%) لعام (2023).
- عدد البحرينيات في المناصب التنفيذية في جمعية الإداريين البحرينية (2) بنسبة بلغت (25%) لعام (2023).
- عدد البحرينيات في المناصب التنفيذية في جمعية الاقتصاديين البحرينية (2) بنسبة بلغت (50%) لعام (2023).
- عدد البحرينيات في المناصب التنفيذية في جمعية مصارف البحرين (1) بنسبة بلغت (50%) لعام (2019).

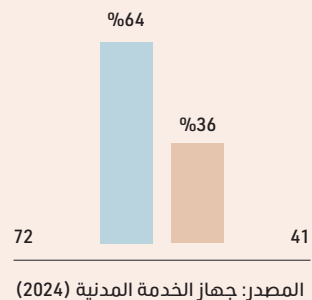
أبرز إحصائيات مشاركة وحضور المرأة في القطاع الحكومي والرسمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني



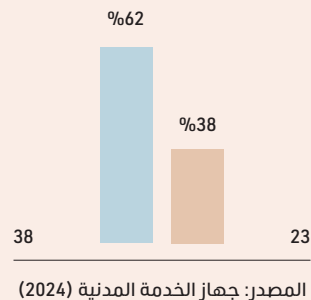
القطاع الحكومي

المرأة
الرجل

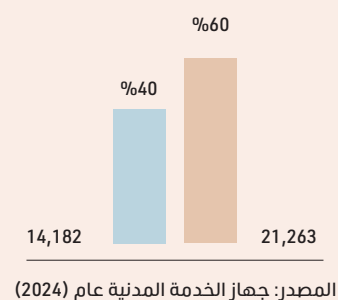
الوكيلات المساعدات في القطاع الحكومي



الوكيلات في القطاع الحكومي

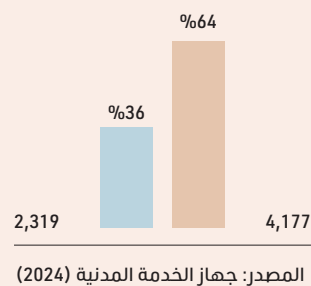


البحرينيات في القطاع الحكومي



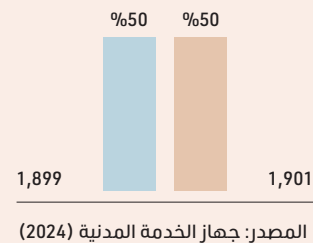
البحرينيات في الوظائف التخصصية (مثال المحاسبين والقانونيين والمهندسين)

الوظائف التخصصية في القطاع الحكومي تشمل العاملين في جدول الوظائف التخصصية الخاضعين لنظام الخدمة المدنية مثل المحاسبين والقانونيين والإحصائيين والمهندسين والعاملين في نظم المعلومات.



البحرينيات في الوظائف التنفيذية في القطاع الحكومي (مديرات ورئيسات أقسام)

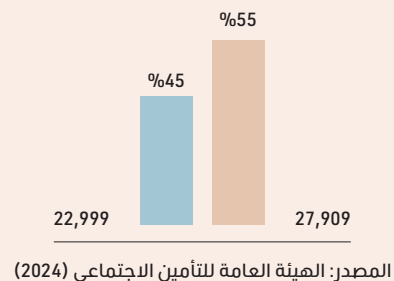
الوظائف التنفيذية في القطاع الحكومي يشمل العاملين في جدول الوظائف التنفيذية الخاضعين لنظام الخدمة المدنية من مديرات ورئيسات أقسام.



القطاع العام (الحكومي والرسمي)

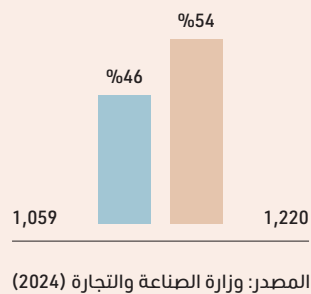
البحرينيات في القطاع العام (الحكومي والرسمي)

القطاع العام يشمل العاملين في جميع القطاعات الرسمية وبالإضافة إلى العاملين في القطاع الحكومي.



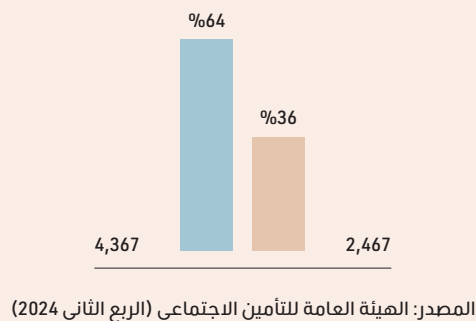
القطاع الخاص

السجلات الافتراضية المملوكة للمرأة البحرينية

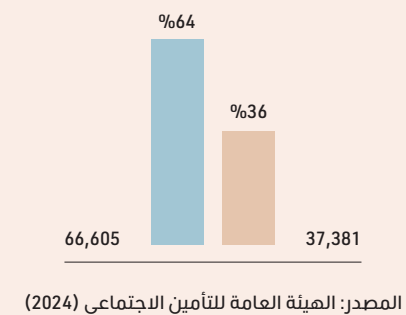


البحرينيات في الوظائف التنفيذية في القطاع الخاص

تشمل العاملين من رئيس قسم فأعلى

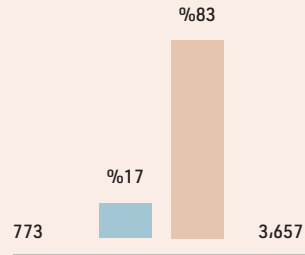


البحرينيات في القطاع الخاص



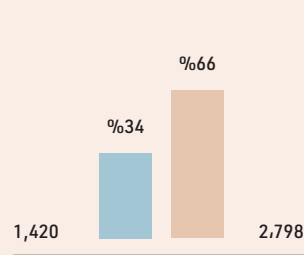
المجالات النوعية

الممرضات البحرينيات



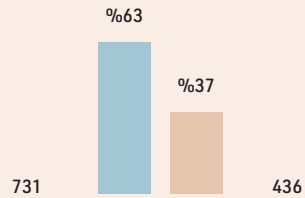
المصدر: الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (2024)

الطبيبات البحرينيات



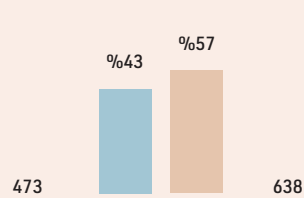
المصدر: الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (2024)

المهندسات البحرينيات في القطاع الحكومي



المصدر: جهاز الخدمة المدنية (2024)

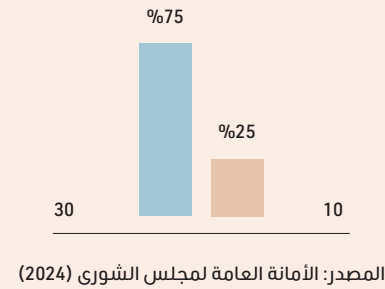
الأكاديميات البحرينيات في مؤسسات التعليم العالي



المصدر: مجلس التعليم العالي (2024)

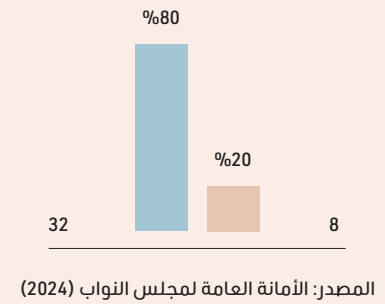
المشاركة السياسية | المجالس المنتخبة والمعيّنة

النساء في مجلس الشورى



المصدر: الأمانة العامة لمجلس الشورى (2024)

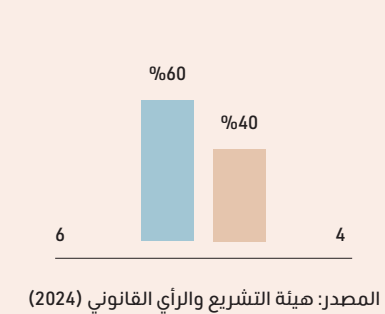
النساء في مجلس النواب



المصدر: الأمانة العامة لمجلس النواب (2024)

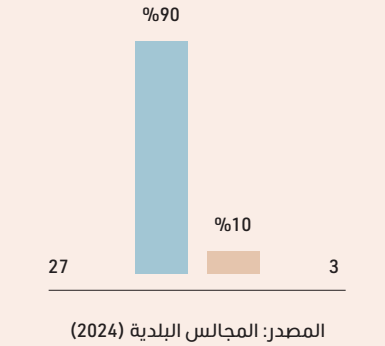
الحكم المحلي اللامركزيه | المجالس المنتخبة والمعيّنة

النساء في أمانة العاصمة



المصدر: هيئة التشريع والرأي القانوني (2024)

النساء في المجالس البلدية

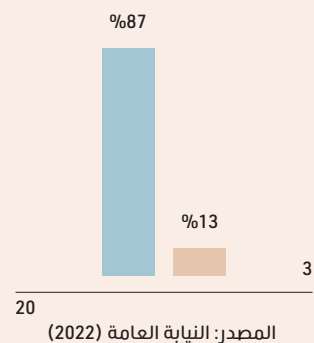


المصدر: المجالس البلدية (2024)

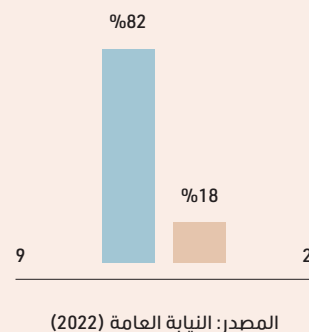
المجالات النوعية السلطة القضائية

المرأة
الرجل

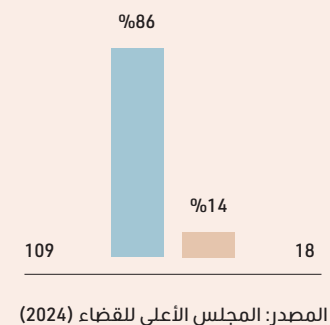
رئيسات النيابة البحرينيات



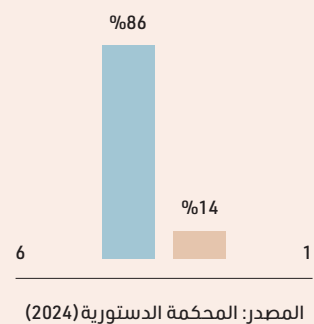
رئيسات النيابة (أ) البحرينيات



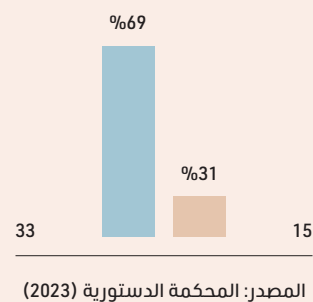
القضاء القاضيات البحرينيات



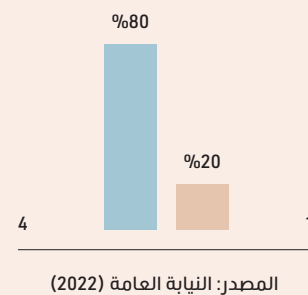
القاضيات العضوات في المحكمة الدستورية



الموظفات البحرينيات في المحكمة الدستورية



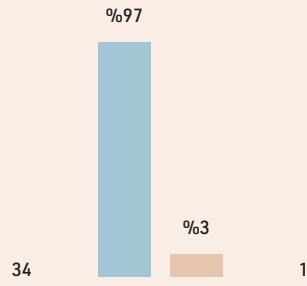
البحرينيات شاغلات منصب محامي عام



المجالات النوعية المجال الدبلوماسي

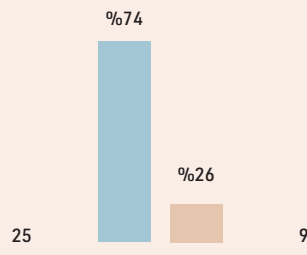
المرأة
الرجل

السفيرات البحرينيات خارج مملكة البحرين



المصدر: وزارة الخارجية (2024)

السفيرات البحرينيات في الديوان العام في وزارة الخارجية

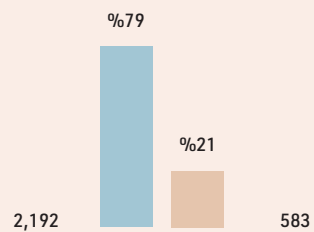


المصدر: وزارة الخارجية (2024)

مجالس الإدارة

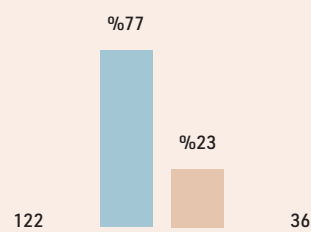
المرأة
الرجل

البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة



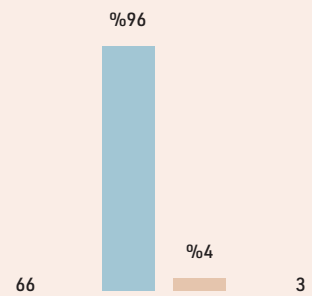
المصدر: وزارة الصناعة والتجارة (2023)

البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية المقفلة



المصدر: وزارة الصناعة والتجارة (2023)

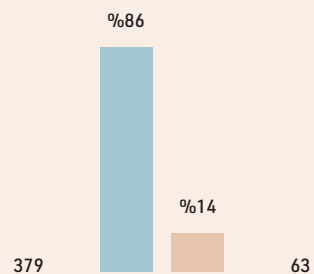
البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية العامة



المصدر: وزارة الصناعة والتجارة (2023)

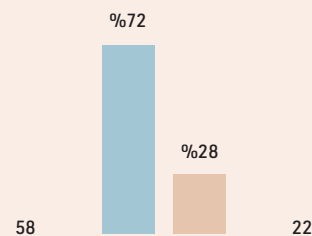
البحرينيات في مجالس الإدارة في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي

تشمل (مصارف قطاع التجزئة، مصارف قطاع
الجملة، شركات التأمين، شركات الاستثمار،
الصناديق الاستثمارية)



المصدر: مصرف البحرين المركزي (2022)

البحرينيات في مجالس الإدارة في شركات التضامن

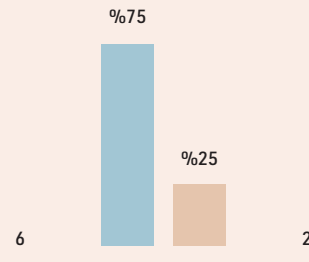


المصدر: وزارة الصناعة والتجارة (2023)

مؤسسات المجتمع المدني المهنية

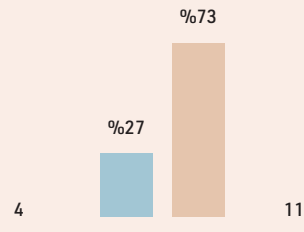
البحرينيات في مؤسسات المجتمع المدني المهنية

نسبة البحرينيات
في المناصب التنفيذية
في جمعية الإداريين البحرينية



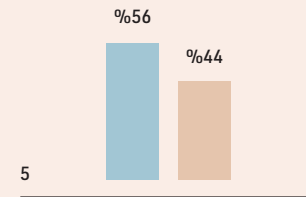
المصدر: جمعية الإداريين البحرينية (2023)

نسبة البحرينيات
في المناصب التنفيذية
في جمعية الأطباء البحرينية



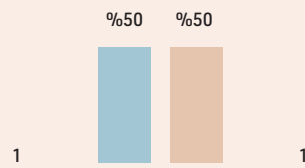
المصدر: جمعية الأطباء البحرينية (2023)

نسبة البحرينيات
في المناصب التنفيذية
في جمعية المهندسين البحرينية



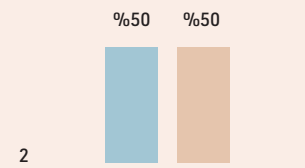
المصدر: جمعية المهندسين البحرينية (2023)

نسبة البحرينيات
في المناصب التنفيذية
في جمعية مصارف البحرين



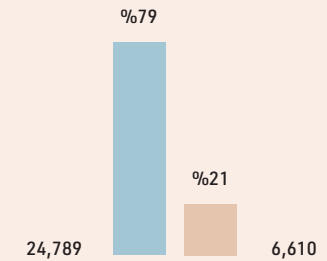
المصدر: جمعية مصارف البحرين (2019)

نسبة البحرينيات
في المناصب التنفيذية
في جمعية الاقصاديين البحرينية



المصدر: جمعية الاقصاديين البحرينية (2023)

العضوات في مؤسسات
المجتمع المدني



المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية (2023)

توجهات ومركزات الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2025-2026)

أهم جوانب التركيز في الخطة الوطنية (2025 - 2026):

استمرار العمل على تقليص الفجوات وتنفيذ ما لم يتم تنفيذه في الخطط السابقة لدعم مشاركة المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين في القطاعات التي ما زالت فيها المرأة في مرحلة التمكين أو التقدم، وذلك بالسعي نحو تأمين الاستقرار الأسري للمرأة بمواصلة تطوير المنظومة التشريعية وسياسات الحماية الاجتماعية ونشر الثقافة القانونية والتوعية الأسرية وذلك لأهمية تعزيز دور المرأة في الأسرة والمجتمع والحفاظ على القيم والثوابت والهوية الوطنية، والمحافظة على مستويات حضور المرأة في المناصب القيادية و**مواقع صنع واتخاذ القرار** في مختلف القطاعات، والسعي نحو تعزيز مركز المرأة في مؤسسات القطاع الخاص ومشاركتها في مجالس الإدارة ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز المركز الاقتصادي للمرأة لضمان استدامة المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل مع التركيز على المجالات الحديثة والواعدة والقطاعات التقنية كالذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والتحول الرقمي من خلال تحقيق تكافؤ الفرص وتهيئة الحماية القانونية للتوفيق بين مسؤوليتها في الأسرة وعملها في المجتمع، وتعزيز التوعية بالممارسات الصحية والبيئية السليمة لتعزيز جودة الحياة وتطوير خدمات السلامة في بيئة العمل، والتوعية بتداعيات تغيير المناخ على صحة المرأة وتمكين وتعزيز مساهمتها بالمحافظة على البيئة.

فهذه المحاور مجتمعة تشكل إطاراً متكاملًا يستجيب للتوجيهات الملكية والحقوق الدستورية واختصاصات المجلس الأعلى للمرأة ويحقق أهداف المجلس في تمكين وتقدم المرأة البحرينية والسعي نحو الريادة.

منهجية إعداد الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2025 – 2026) :

1

الالتزام بالمنطلقات والثوابت الوطنية التي اعتمدها المجلس الأعلى للمرأة كمنهاج لعمله الرسمي:



اعتبار "الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية"، التي اعتمدها جلالة الملك المعظم في عام 2005 ، هي الوثيقة الأساسية التي تنبثق عنها الخطط الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية.



اعتماد مجالات الخطة بناءً على مسميات محاور ومجالات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية المعتمدة في العام 2005، وخططها الوطنية، وبما يتواءم مع اختصاصات المجلس الأعلى للمرأة وأولويات العمل للمرحلة القادمة.

2

اعتماد تعاريف واضحة ومحددة لجميع المجالات والمبادرات ومفردات الخطة، وأن تكون المبادرات والبرامج والمشاريع واضحة وقابلة للتنفيذ.

3

اعتماد مؤشرات قابلة للرصد والقياس من مصادرها الرئيسية (الجهات المعنية بقياس المؤشر)، مع مراعاة اختصاصات المجلس الأعلى للمرأة، ودون التدخل في اختصاص الجهات الأخرى.

4

التركيز على المبادرات التي لم يتم تنفيذها من الخطط السابقة، ومبادرات من برنامج عمل الحكومة يتم تنفيذها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة وتتوافق مع اختصاصات المجلس الأعلى للمرأة، والتوجه نحو مبادرات في المجالات الواعدة والعلوم الحديثة والتقنية.

اعتماد محاور "النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين"، كأساس لمحاور الخطة (2025 - 2026)، وذلك استناداً على التالي:

اعتمد المجلس الأعلى للمرأة "النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين" بناء على توصية المؤتمر الوطني الأول الذي عقد في نوفمبر 2010 بعنوان "دمج احتياجات المرأة في التنمية.. دور الجهود الوطنية"، ليكون هذا النموذج بمثابة آلية لمتابعة تضمين احتياجات المرأة في برامج التنمية الوطنية، وعلى وجه التحديد برنامج عمل الحكومة والموازنة العامة للدولة. وبالتالي فإن "النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين" يعتبر بمثابة السياسة العامة لواضعي السياسات والاستراتيجيات والمشرعين ومنفذي الخطط والبرامج، ويتضمن محاور أساسية، ويحدد أدوار ومسؤوليات القطاعات المختلفة لإدماج احتياجات المرأة وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين في جميع برامج التنمية الوطنية.

نصت وثيقة برنامج عمل الحكومة كأولويات للفترة (2023-2026) من التعافي إلى النمو المستدام بشكل واضح وصريح في الأهداف العامة على تعزيز تقدم المرأة البحرينية وإسهاماتها في الحياة العامة والاقتصاد الوطني، وفي المحاور السيادي والتشريعي تحت عنوان "ترسيخ الحقوق والحريات الدستورية وتعزيز برامج تقدم المرأة" على: مواصلة الجهود الوطنية الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة البحرينية في التنمية الوطنية من خلال تفعيل وتطوير سياسات ومبادرات النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين.

وبناء عليه، فإن التوجهات والأهداف العامة لمحاور الخطة ستعتمد على محاور وآليات تنفيذ "النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين"، باعتباره السياسة الأشمل لجميع مفردات الخطط الوطنية لهوض المرأة البحرينية، وستكون مدة هذه الخطة سنتين (2025 - 2026) قابلة للتمديد.

الرؤية

المرأة شريك جدير في بناء الدولة

الرسالة

المحافظة على المكتسبات التي تحققت لتمكين وتقديم المرأة على صعيد تبوؤها مراكز صنع واتخاذ القرار مع السلطة التنفيذية، التشريعية، القضائية، ومواصلة العمل على دعم وتعزيز مركز المرأة في المشاركة الاقتصادية بإعدادها علمياً ومهنياً بالشراكة الفاعلة مع القطاعات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لمواصلة دورها الريادي إلى جانب الرجل في بناء الأسرة و المجتمع وغرس الثوابت وقيم المواطنة والانتماء والحفاظ على الهوية الوطنية، والسعي نحو الريادة.

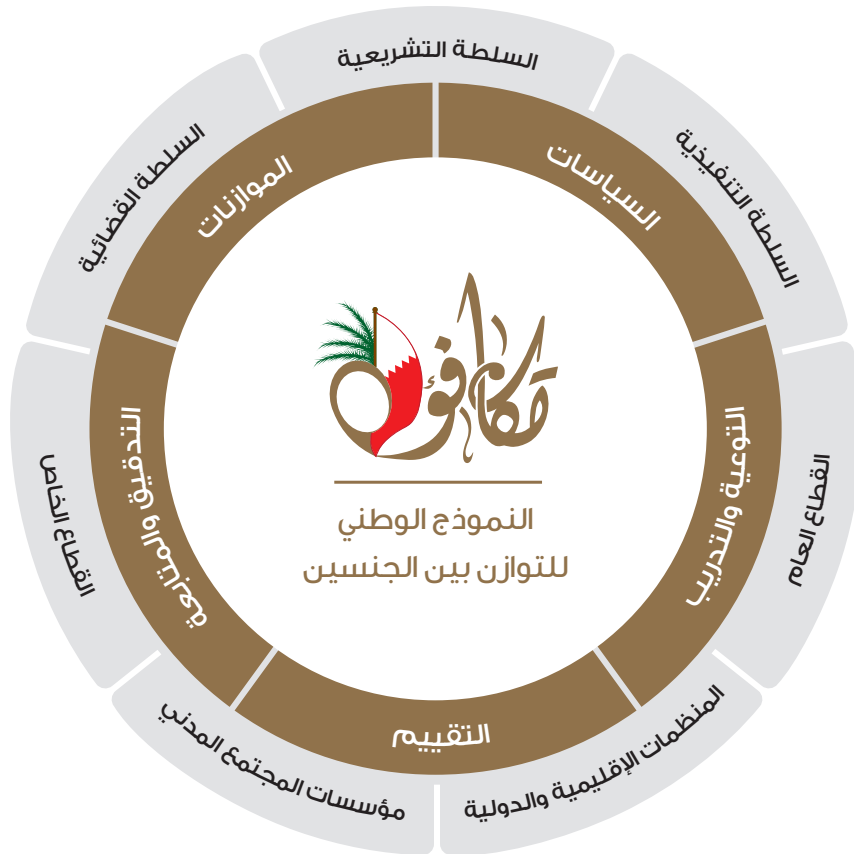
الفئات المستهدفة

- المرأة البحرينية في الأسرة (لتشمل كافة حالاتها الاجتماعية).
- المرأة البحرينية العاملة (في مختلف القطاعات والمجالات والمستويات المهنية).
- المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار (في مختلف المؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني).

الشركاء في التنفيذ

- الوزارات والمؤسسات الرسمية.
- مؤسسات القطاع الخاص.
- مؤسسات المجتمع المدني النسائية والمهنية والشبابية والاجتماعية.

مداول الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2025 - 2026)



المحور الأول: السياسات

المحور الثاني: الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة

المحور الثالث: التوعية والتدريب (إدارة المعرفة)

المحور الرابع: التدقيق والمتابعة

المحور الخامس: التقييم (قياس الأثر)

تحديد الأدوار بحسب محاور الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2025 – 2026)

تم تحديد الأدوار في تنفيذ المبادرات لكل مجال من مجالات الخطة الوطنية والمصنفة بحسب محاور النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين لكل من المجلس الأعلى للمرأة والشركاء من مؤسسات الدولة بحسب التالي:

المحور الأول: السياسات

- دور المجلس الأعلى للمرأة: اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شئون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، وتقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بها قبل عرضها على السلطة المختصة. والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات.
- دور مؤسسات الدولة: الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لمراجعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والقرارات وتطويرها بما يخدم إدماج احتياجات المرأة والتوازن بين الجنسين.

المحور الثاني: الموازانات المستجيبة لاحتياجات المرأة

- دور المجلس الأعلى للمرأة: متابعة الالتزام بتطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.
- دور مؤسسات الدولة: الاعتمادات المالية المخصصة لعمل المؤسسات التي تعكس مدى استفادة المرأة من تخصيص الموارد والإنفاق على القوى العاملة والبرامج والخدمات.

المحور الثالث:

التوعية والتدريب (إدارة المعرفة)

- دور المجلس الأعلى للمرأة: التوعية المجتمعية بالقضايا والموضوعات المرتبطة بالمرأة بمختلف أوضاعها الاجتماعية، وتعزيز الوعي بدورها والخيارات المتاحة لها لتعزيز مشاركتها في التنمية الوطنية.
- دور مؤسسات الدولة: القدرة على الاستفادة من كل مصادر المعرفة والخبرات الوطنية ذات القيمة المضافة والتعرف على طرق إدارتها وتضمينها من خلال منظومة وممارسات مبنية على جمع وإدارة ونشر المعرفة.

المحور الرابع:

التدقيق والمتابعة

- دور المجلس الأعلى للمرأة: تفعيل دوره كجهة استشارية في شأن المرأة، من خلال متابعة تنفيذ مبادرات الخطة الوطنية وتفعيل توصيات التقرير الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين.
- دور مؤسسات الدولة: توظيف كافة أدوات وآليات الرقابة المالية والإدارية الذاتية للمؤسسة لضمان فاعلية تطبيق منهجيات التوازن بين الجنسين.

المحور الخامس:

التقييم (قياس الأثر)

- دور المجلس الأعلى للمرأة : متابعة وتقييم تنفيذ السياسة العامة في مجال تمكين وتقدم المرأة، وقياس الأثر الذي يحدثه النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين من خلال رصد وقياس حالة التغيير في أداء وتوجهات وقيم الأفراد والمؤسسات والمجتمع من خلال البيانات الكمية والنوعية عن مدى تحقيق الإدماج لاحتياجات المرأة والتوازن بين الجنسين.

مجالات ومبادرات ومؤشرات الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2025 - 2026)

تتضمن الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية للفترة (2025 - 2026) أربع مجالات رئيسية تم اعتمادها كأولوية عمل، ويتضمن كل مجال عدد من المبادرات تم تصنيفها بحسب محاور الخطة، وتوزعت على النحو التالي:

التوزيع العددي للمؤشرات	التوزيع العددي للمبادرات بحسب محاور مجالات الخطة					مجالات الخطة الوطنية	
	مجموع المبادرات بحسب المحاور	محور التدقيق والمتابعة	محور التوعية والتدريب	محور الموازات المستجيبة	محور السياسات		
15	8	1	2	2	3	استقرار الأسرة	1
17	11	1	5	1	4	صنع واتخاذ القرار	2
17	17	2	7	3	5	المشاركة الاقتصادية	3
21	6	2	1	2	1	جودة الحياة	4
70 مؤشر	42 مبادرة	6	15	8	13	إجمالي العدد بحسب المحاور في الخطة الوطنية (2025 - 2026)	

أولاً: مجال استقرار الأسرة

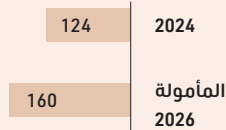
15 مؤشراً
8 مبادرات

في ظل المكتسبات التي تحققت للمرأة في مجال استقرار الأسرة على مستوى التشريعات وما ترتب عليها من صدور قرارات تنفيذية أو تطوير في الخدمات المقدمة والتي تتمثل في منظومة خدمات الحماية الاجتماعية، إلا أنه من الأهمية الاستمرار في مراجعة السياسات الخدمية لرفع كفاءة خدمات الرعاية والوقاية والحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة بما يساهم في تعزيز دورها في استقرار الأسرة وبناء أجيال المستقبل، وبالأخص احتياجات المرأة في الحالات الطارئة، بالإضافة إلى تكثيف برامج التوعية الأسرية بأهمية تعزيز دور المرأة في الأسرة والمجتمع والحفاظ على الهوية الوطنية وتكثيف برامج الثقافة القانونية، ودعم استمرارية السياسات التحفيزية التي تركز على أهمية تفعيل دور مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني من خلال تسليط الضوء على قصص النجاح وإبراز النماذج المتميزة في المجالات الاجتماعية و العمل التطوعي.

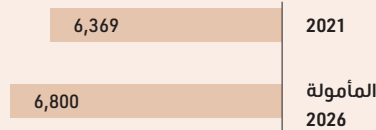
أبرز مؤشرات القياس لمجال استقرار الأسرة:

المرأة
الرجل

عدد حالات الطلاق "الودية"



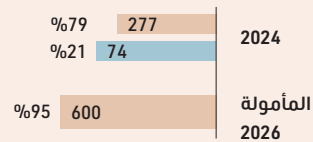
عقود الزواج



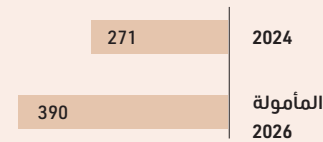
عقود الطلاق



المستفيدات من مراكز الإرشاد الأسري



المستفيدات البحرينيات من كافة البرامج الإسكانية



مبادرات مجال استقرار الأسرة

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
السياسات تطوير السياسات والتشريعات الداعمة للمرأة لتحقيق التماسك والاستقرار الأسري	1 - مراجعة القوانين المرتبطة بالشأن الأسري	- دراسة ومراجعة قانون الأسرة (قانون أحكام الأسرة رقم 19 لسنة 2017) وكذلك القوانين الإجرائية أمام المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى ذات الصلة بأمور الطعن بالتمييز على الأحكام الشرعية، استجابة للواقع العملي والمستجدات الطارئة على تطبيق هذا القانون لسد النقص باستكمال مجالات الأحوال الشخصية لتعزيز مركز مملكة البحرين في الخطة التنافسية التي تقودها وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2024-2025). - التعاون والتنسيق مع جميع الأطراف المختصة لتطوير قانون الأسرة والقوانين الأخرى المرتبطة به.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: • السلطة التشريعية • وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف • المجلس الأعلى للقضاء • هيئة التشريع والرأي القانوني • وزارة الشؤون القانونية
	2 - مراجعة السياسات لرفع كفاءة خدمات الرعاية والوقاية والحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة	- مراجعة الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري. - التعاون والتنسيق لتطوير خدمات مكاتب الإرشاد الأسري بالمراكز الاجتماعية لتشمل كافة المحافظات. - التعاون والتنسيق لتطوير وتوحيد إجراءات مكاتب حماية الأسرة والطفل بالمديريات الأمنية في جميع المحافظات. - التعاون والتنسيق لاستكمال افتتاح مكاتب التوفيق الأسري في جميع المحافظات. - افتتاح مكاتب لدعم المرأة في المراكز الاجتماعية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في جميع المحافظات.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: • وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف • وزارة الداخلية • وزارة التنمية الاجتماعية • مؤسسات المجتمع المدني المعنية
	3 - دعم احتياجات المرأة ذات الإعاقة أو المرأة التي ترعى أشخاص من ذوي الإعاقة	- التعاون والتنسيق لمراجعة معايير استحقاق مخصص الإعاقة، بإضافة المرأة من غير معيل من ذوات الإعاقة إلى فئات الإعاقة التي تستحق مخصص الإعاقة مبلغ (200) دينار. - تخصيص مبنى لإنشاء نادي نهارى لفئة الشبابات من ذوي الإعاقة. - التعاون والتنسيق لتسهيل إجراءات الحصول على تقرير طبي بشأن تشخيص نوع الإعاقة ودرجتها، التي تتطلبها جهات العمل للحصول على ساعتي الراحة . - التعاون والتنسيق لتخفيف الأعباء المالية بحيث يتم تطبيق الإعفاء من الرسوم والضرائب بأنواعها كالأدوات والأجهزة التأهيلية والطبية والتعليمية والتقنية والتعويضية اللازمة. - استثمار الصالات والاندية والمراكز الشبابية الرياضية لاستفادة المرأة من ذوي الإعاقة أو التي ترعى شخص من ذوي الإعاقة.	الجهة الرئيسية: • وزارة التنمية الاجتماعية الشركاء: • وزارة الشؤون القانونية • وزارة الصحة • وزارة شئون الشباب • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة المالية والاقتصاد الوطني • الجهاز الوطني للإيرادات • مؤسسات المجتمع المدني المعنية

مبادرات مجال استقرار الأسرة

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة تخصيص موازنات لدعم المرأة والأسرة فيما يخص المبادرات التي تساهم في تحقيق استقرار الأسرة	4 - الخدمات الإسكانية المقدمة للمرأة	متابعة تضمين الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة في البرامج والخدمات الإسكانية لجميع الفئات المستحقة بما فيها مشروع مساكن (1-2).	الجهة الرئيسية: - وزارة الإسكان والتخطيط العمراني الشركاء: - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - المجلس الأعلى للمرأة
	5 -تنسيق الجهود الوطنية لسد احتياجات المرأة في الحالات الطارئة	- توقيع وتفعيل مذكرة التفاهم الخاصة بمبادرة المجلس الأعلى للمرأة لتنسيق الجهود التي تقدمها الوزارات الحكومية والمؤسسات الرسمية لسد احتياجات المرأة البحرينية في الحالات الإنسانية ووضع الآلية المناسبة لمتابعة مدى الاستفادة من المبادرة، وتقييمها ورصد التحديات التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة لها. - دراسة الحالات الاستثنائية والمستعجلة التي قد تتقدم بطلب إلى أكثر من جهة أو الحالات التي لا تنطبق عليها شروط الاستفادة من الخدمات المقدمة من جميع الجهات.	الجهة الرئيسية: - وزارة التنمية الاجتماعية الشركاء: - وزارة الداخلية - المجلس الأعلى للمرأة - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف - المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة) التوعية المجتمعية بالثقافة القانونية والحقوقية وأهمية التماسك الأسري وتطوير المهارات الحياتية والاجتماعية لدعم استقرار الأسرة	6 - التوعية الأسرية والثقافة القانونية	- تنفيذ برامج توعوية لفئة المقبلين على الزواج/ أولياء الأمور (الحقوق والواجبات). - تنفيذ برامج توعوية حول تطوير المهارات الحياتية والاجتماعية (على سبيل المثال لا الحصر: إدارة الأسرة والادخار / التوازن الأسري والمهني). - تنفيذ برامج توعوية بأهمية دور المرأة في غرس القيم والهوية الوطنية في الأجيال القادمة. - تطوير الحقيبة التوعوية لطلبة المدارس لتشمل مرحلة إضافية (مرحلة الثانوية) وتتضمن التالي: - مفاهيم تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين. - التعامل مع الضغوطات النفسية. - مهارات التواصل الفعال. - الوقاية من العنف والتنمر. - تعزيز الثقة بالنفس.	الجهة الرئيسية: - المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: - وزارة التنمية الاجتماعية - وزارة التربية والتعليم - وزارة شؤون الشباب - مؤسسات المجتمع المدني (لجان التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات) - الجامعات

مبادرات مجال استقرار الأسرة

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة) التوعية المجتمعية بالثقافة القانونية والحقوقية وأهمية التماسك الأسري وتطوير المهارات الحياتية والاجتماعية لدعم استقرار الأسرة	7 - التوعية بأهمية العمل التطوعي	- تنفيذ جائزة صاحبة السمو الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي (الدورة الرابعة) بحسب الآليات المعتمدة. - تسليط الضوء إعلامياً على قصص النجاح في مجالات العمل التطوعي. - دراسة أثر جائزة صاحبة السمو الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي على برامج العمل الشبابي التطوعي.	الجهة الرئيسية: لجنة جائزة صاحبة السمو الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي وتتمثل في: - المجلس الأعلى للمرأة - وزارة شؤون الشباب - وزارة التنمية الاجتماعية - جامعة البحرين - جمعية الريادة الشبابية - مؤسسات المجتمع المعنية - وسائل الإعلام
التدقيق والمتابعة متابعة تنفيذ توصيات التقارير الوطنية والدولية واستمرارية تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرأة والأسرة	8 - مراقبة فعالية سياسات وبرامج التوازن بين الجنسين فيما يخص تطوير الخدمات المقدمة للمرأة والأسرة	- مراجعة وتطوير التقرير الوطني لقياس مؤشرات للتوازن بين الجنسين، فيما يخص تطوير الخدمات المقدمة للمرأة والأسرة. - متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين، فيما يخص تطوير الخدمات المقدمة للمرأة والأسرة. - التعاون والتنسيق مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف لقياس مؤشرات (مدة الحياة الزوجية عند الطلاق / سن المرأة والرجل عند الزواج / سن المرأة والرجل عند الطلاق). - مراجعة التقارير الدولية بالتنسيق مع الجهات المعنية فيما يخص تنافسية مملكة البحرين لمؤشرات قياس الفجوة بين الجنسين. - متابعة رصد وتحليل مؤشرات المرصد التحليلي لمؤشرات التوازن بين الجنسين فيما يخص تطوير الخدمات المقدمة للمرأة والأسرة.	الجهة الرئيسية: المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف - مجلس التنمية الاقتصادية

(بطاقة قياس الأداء)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس المبادرات والبرامج المتعلقة باستقرار الأسرة

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
السياسات				
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	1,800	1,986 (2021)	1,724	1. عدد عقود الطلاق
	6,800	6,369 (2021)	6,026	2. عدد عقود الزواج
وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف	160	124	107	3. عدد حالات الطلاق الودية
وزارة التنمية الاجتماعية	%95	%79	%49 (2021)	4. نسبة المستفيدات من مراكز الإرشاد الأسري من إجمالي المستفيدين من مراكز الإرشاد الأسري
	600	277	116 (2021)	عدد المستفيدات من مراكز الإرشاد الأسري
	%41	%40	%40	5. نسبة إجمالي المستفيدات من مخصص ذوات الإعاقة من إجمالي المستفيدين من مخصص ذوات الإعاقة
	6,000	5,801	4,994	عدد المستفيدات من مخصص ذوات الإعاقة
	%48	%47 (2023)	%49	6. نسبة الملتحقات من ذوي الإعاقة بالمراكز التأهيلية والأكاديمية والمهنية
	100	98 (2023)	92	عدد الملتحقات من ذوي الإعاقة بالمراكز التأهيلية والأكاديمية والمهنية

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس المبادرات والبرامج المتعلقة باستقرار الأسرة

(بطاقة قياس الأداء)

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
وزارة التنمية الاجتماعية	17	16 (2023)	17	7. عدد الجهات والمؤسسات الأهلية التي تعنى بذوي الإعاقة
المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية	5,800	6,127 (2023)	6,806	8. عدد الأرامل المستفيدات من خدمات المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة				
وزارة الإسكان والتخطيط العمراني	390	271	204	9. عدد المستفيدات البحرينيات من كافة البرامج الإسكانية (يشمل شقق تمليك، بيت تمليك، قسائم إسكانية، سكن مؤقت، تمويل للترميم، تمويل للشراء تمويل للبناء)
الجهات المعنية بالمبادرة			مؤشر جديد	10. نسبة استفادة المرأة من مبادرة تشبيك وتنسيق الجهود الوطنية لسد احتياجات المرأة البحرينية في الحالات الطارئة
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة)				
وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف	70	132	133	11. عدد حالات الطلاق المحالة إلى المحكمة المختصة (عدم التوصل لتسوية أو عدم حضور الطرف الثاني أو لعدم الاختصاص أو مستعجل)
المجلس الأعلى للمرأة	60	40 (الدورة الثالثة- 2025-2018)	15 (الدورة الأولى- 2015-2013)	12. عدد المشاريع الجماعية في جائزة صاحبة السمو الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي
	40	24 الدورة الثالثة (2025-2018)	7 الدورة الأولى (2015-2013)	13. عدد المشاريع الفردية في جائزة صاحبة السمو الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي

(بطاقة قياس الأداء)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس المبادرات والبرامج المتعلقة باستقرار الأسرة

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
التدقيق والمتابعة				
وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف			مؤشر جديد	14. متوسط العمر (السن) عند الزواج الأول للمرأة البحرينية
			مؤشر جديد	15. مدة الحياة الزوجية عند الطلاق

ثانياً:

مجال صنع واتخاذ القرار

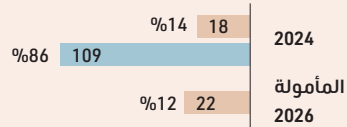


المحافظة على ما تحقق من مكتسبات لوصول المرأة إلى مواقع صنع واتخاذ القرار لاسيما في المشاركة السياسية (السلطة التشريعية والتنفيذية)، والسعي نحو تعزيز مركز المرأة في المجالات الأخرى لرفع نسب حضورها وزيادة تمثيلها في السلطة القضائية وفي مجالس إدارة الشركات الكبرى وفي مؤسسات المجتمع المدني، من خلال تنفيذ مبادرات لإبراز قصص نجاح المرأة وأثر تواجدها في مواقع صنع واتخاذ القرار وتوحيد الجهود الوطنية لوضع برنامج متكامل لدعم وتمكين وصول المرأة لمجالس إدارة الشركات المساهمة (الشركات العامة المسجلة بالبورصة) من خلال مراجعة وتطوير السياسات، وتنفيذ برامج توعوية وتدريبية لبناء وتنمية قدرات المرأة وتأهيلها لعضوية مجالس إدارات الشركات في مختلف القطاعات الواعدة.

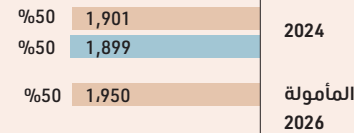
المرأة
الرجل

أبرز مؤشرات القياس لمجال صنع واتخاذ القرار:

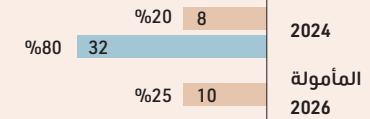
القاضيات البحرينيات



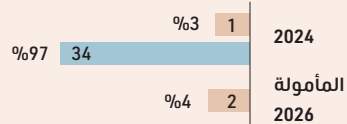
المرأة البحرينية في الوظائف التنفيذية في القطاع الحكومي



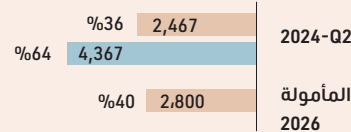
المرأة البحرينية في مجلس النواب (المنتخب)



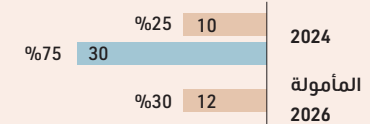
السفيرات خارج مملكة البحرين



المرأة البحرينية في الوظائف التنفيذية في القطاع الخاص



المرأة البحرينية في مجلس الشورى (المعين)



مبادرات مجال صنع واتخاذ القرار

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
	9 - مراجعة وتطوير السياسات الداعمة لاستدامة تواجد المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في مختلف القطاعات (عام / خاص / مجتمع مدني)	• مراجعة وتطوير التشريعات والسياسات الداعمة لرفع مشاركة المرأة في مجالس الإدارة، من خلال: ◦ مراجعة التشريعات التجارية كالقانون التجاري وقانون الشركات. ◦ مراجعة الأنظمة الأساسية للشركات العامة وفق القرارات والأحكام الصادرة، ودراسة التحديات (الإجراءات المؤسسية). ◦ مراجعة دور لجان تكافؤ الفرص كآلية لدعم تمثيل المرأة في مجالس الإدارة من خلال متابعة التزام الشركات بالإفصاح عن إحصائيات العضوية في مجالس الإدارة مصنفة حسب الجنس.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: • وزارة الصناعة والتجارة • مصرف البحرين المركزي • بورصة البحرين • غرفة تجارة وصناعة البحرين
السياسات تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية لمشاركة المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في القطاعات المختلفة (العام/الخاص/المجتمع المدني)	10 - دعم مشاركة المرأة في مجالس الإدارة في مؤسسات القطاع الخاص (الشركات المساهمة العامة)	• الاستمرار في تنفيذ جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقديم المرأة البحرينية (الدورة الثامنة) بحسب الآليات المعتمدة. • تقييم مخرجات المشاركات في الجائزة من خلال مراجعة وتطوير السياسات الداعمة للتالي: ◦ استدامة تواجد المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في مختلف القطاعات (عام / خاص / مجتمع مدني). ◦ تحقيق التوازن المهني والأسري للمرأة العاملة في مختلف القطاعات. ◦ تطوير الخدمات المساندة للمرأة العاملة.	الجهة الرئيسية: لجنة جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقديم المرأة البحرينية وتتمثل في: • المجلس الأعلى للمرأة • بورصة البحرين • هيئة تنظيم الاتصالات • شركة «بابكو للتكرير» • وزارة المالية والاقتصاد الوطني • صندوق العمل (تمكين) • الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي • وزارة الصناعة والتجارة • جهاز الخدمة المدنية • معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الشركاء: • الوزارات والمؤسسات المعنية • غرفة تجارة وصناعة البحرين • مؤسسات المجتمع المدني المعنية

مبادرات مجال صنع واتخاذ القرار

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
السياسات تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية لمشاركة المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في القطاعات المختلفة (العام/الخاص/المجتمع المدني)	11 - دعم مشاركة المرأة في السلطة القضائية	التعاون مع المجلس الأعلى للقضاء لدراسة استثمار برنامج قضاة المستقبل وبرنامج الوساطة الجنائية لتوسيع مشاركة المرأة في الهيئات القضائية.	الجهة الرئيسية: - المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: - المجلس الأعلى للقضاء - وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف - معهد الدراسات القضائية والقانونية
	12 - دعم مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي	مراجعة وتطوير السياسات الداعمة لتحقيق التوازن المهني والأسري للدبلوماسيات من خلال دراسة إمكانية استحداث أنظمة للدبلوماسيين المتزوجين من الجنسين تسمح لأزواج وزوجات العاملين في القطاع العام والرسمي الاستمرار في وظائفهم والعمل عن بعد وفق شروط ومعايير وبحسب مقتضيات العمل.	الجهة الرئيسية: - المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: - وزارة الخارجية - جهاز الخدمة المدنية - الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة تخصيص موازنات مستجيبة لاحتياجات المرأة لتعزيز مشاركتها في المناصب القيادية وصنع واتخاذ القرار	13 - تطبيق الموازنات المستجيبة بما يراعي دعم مشاركة المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار	مراجعة تطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والتوازن بين الجنسين في البرامج الداعمة لاستدامة حضور المرأة في مناصب صنع واتخاذ القرار في مؤسسات القطاع المصرفي والشركات المساهمة العامة.	الجهة الرئيسية: - وزارة الصناعة والتجارة الشركاء: - مصرف البحرين المركزي - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - المجلس الأعلى للمرأة

مبادرات مجال صنع واتخاذ القرار

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة) تمكين المرأة من خلال برامج التوعية والتدريب لتعزيز مشاركتها في صنع واتخاذ القرار مع التركيز على تطوير قدراتها المهنية	14 - دعم مشاركة المرأة في عضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة	• تنفيذ برامج وأنشطة توعوية حول التالي: ◦ التوعية بالقوانين والقرارات ذات العلاقة بتحقيق التوازن بين الجنسين في عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة. ◦ التوعية بأهمية مشاركة المرأة كعضوة في مجالس الإدارة من خلال تسليط الضوء على مخرجات الدراسات المنشورة التي تضمنت قياس القيمة المضافة لوجود المرأة في مجالس الإدارة وأثرها على تحسين أداء الشركات وتطوير إجراءات العمليات الرئيسية وزيادة العائد على المساهمين. ◦ تسليط الضوء على قصص النجاح وإبراز النماذج القيادية والمؤثرة للمرأة في مختلف المجالات مع التركيز على عضويتها في مجالس الإدارة للشركات المساهمة العامة.	الجهة الرئيسية: • وزارة الصناعة والتجارة الشركاء: • مصرف البحرين المركزي • غرفة تجارة وصناعة البحرين • بورصة البحرين • المجلس الأعلى للمرأة • مؤسسات المجتمع المدني المعنية
	15 - بناء قدرات المرأة وتأهيلها لعضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة	• تنفيذ ورش عمل حول كيفية الترشح ومتطلبات الترشح ك (مستقلين / تنفيذيين / أصحاب كتل) لعضوية مجالس الإدارة. • تنفيذ ورش عمل حول مهام ومسؤوليات عضو مجلس الإدارة. • تنفيذ برامج تدريبية متخصصة بحسب القطاعات، وتتضمن مجال عمل ونشاط الشركات، وآليات تحليل وتقييم البيانات وفق التقارير المالية والإدارية. • تنفيذ ورش عمل حول مواضيع تتعلق بتطوير الذات وتكوين الخبرة والمعرفة للاستدامة في عضوية مجالس الإدارة والعضوية في اللجان الإقليمية والدولية المتخصصة.	الجهة الرئيسية: • وزارة الصناعة والتجارة الشركاء: • غرفة تجارة وصناعة البحرين • بورصة البحرين • صندوق العمل «تمكين» • معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية «BIBF» • منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» • معهد الإدارة العامة • المجلس الأعلى للمرأة

مبادرات مجال صنع واتخاذ القرار

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة) تمكين المرأة من خلال برامج التوعية والتدريب لتعزيز مشاركتها في صنع واتخاذ القرار مع التركيز على تطوير قدراتها المهنية	16 - التوعية بأهمية مشاركة المرأة في السلطة القضائية (المجال القضائي والقانوني)	• تسليط الضوء على قصص النجاح وإبراز النماذج المتميزة للمرأة البحرينية في المجال القضائي والقانوني.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف. • المجلس الأعلى للقضاء الشركاء: • وزارة الشئون القانونية • النيابة العامة • معهد الدراسات القضائية والقانونية
	17 - بناء قدرات المرأة في السلطة القضائية (المجال القضائي والقانوني)	• تطوير وتنمية مهارات المرأة العاملة في أجهزة السلطة القضائية لاستدامة حضورها و تواجدها في المناصب القيادية ومواقع صنع واتخاذ القرار. • إعداد كوادر نسائية متخصصة في مجالات معينة مثل التحكيم القضائي الدولي والإقليمي والوساطة الجنائية.	الجهة الرئيسية: • وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف. • المجلس الأعلى للقضاء الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة الشئون القانونية • النيابة العامة • معهد الدراسات القضائية والقانونية
	18 - بناء قدرات المرأة في المجال الدبلوماسي والدولي	• استثمار البرامج الأكاديمية في أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية لبناء قدرات الكفاءات المطلوبة للمشاركة الدبلوماسية والتمثيل الدولي لتتضمن مفاهيم وسياسات تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين، والتدريب العملي من خلال الابتعاث إلى المنظمات الدولية لتدريب وتكوين الخبرة المهنية في الوظائف الإقليمية والدولية.	الجهة الرئيسية: • وزارة الخارجية الشركاء: • أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية • المجلس الأعلى للمرأة

مبادرات مجال صنع واتخاذ القرار

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التدقيق والمتابعة متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتوازن بين الجنسين في مواقع صنع واتخاذ القرار وتحقق تقدم ملموس في المؤشرات الوطنية	19 - مراقبة فعالية سياسات وبرامج التوازن بين الجنسين فيما يخص مواقع صنع واتخاذ القرار	- مراجعة وتطوير التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين فيما يخص مواقع صنع واتخاذ القرار. - متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين فيما يخص المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار. - مراجعة التقارير الدولية بالتنسيق مع الجهات المعنية فيما يخص تنافسية مملكة البحرين لمؤشرات قياس الفجوة بين الجنسين. - متابعة رصد وتحليل مؤشرات المرصد التحليلي لمؤشرات التوازن بين الجنسين فيما يخص مواقع صنع واتخاذ القرار.	الجهة الرئيسية: - المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - وزارة التنمية المستدامة - مجلس التنمية الاقتصادية

(بطاقة قياس الأداء)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار

المؤشر	القراءات			المصدر
	2020	2024	المأمولة 2026	
السياسات				
16. نسبة البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية العامة من إجمالي البحرينيين في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية العامة	%8	%4 (2023)	%6	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من وزارة الصناعة والتجارة
عدد البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية العامة	3	3 (2023)	5	وزارة الصناعة والتجارة
17. نسبة البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية المقفلة من البحرينيين في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية المقفلة	%15	%23 (2023)	%30	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من وزارة الصناعة والتجارة
عدد البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية المقفلة	33	36 (2023)	50	وزارة الصناعة والتجارة
18. نسبة البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة من إجمالي البحرينيين في مجالس الإدارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة	%26	%21 (2023)	%22	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من وزارة الصناعة والتجارة
عدد البحرينيات في مجالس الإدارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة	430	583 (2023)	650	وزارة الصناعة والتجارة
19. نسبة البحرينيات في مجالس الإدارة في شركات التضامن من إجمالي البحرينيين في مجالس الإدارة في شركات التضامن	%25	%28 (2023)	%33	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من وزارة الصناعة والتجارة
عدد البحرينيات في مجالس الإدارة في شركات التضامن	26	22 (2023)	30	وزارة الصناعة والتجارة

(بطاقة قياس الأداء)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
السياسات				
مصرف البحرين المركزي	7%	5% (2022)	3%	20. نسبة البحرينيات اللاتي يتأسسن مجلس الإدارة في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي من إجمالي البحرينيين الذين يتأسسون مجلس الإدارة في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي
	6	4 (2022)	2	عدد البحرينيات اللاتي يتأسسن مجلس الإدارة في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي
جهاز الخدمة المدنية	39%	35%	33%	21. نسبة المهندسات البحرينيات في المناصب القيادية في القطاع الحكومي من إجمالي المهندسين البحرينيين في المناصب القيادية في القطاع الحكومي
	60	51	36	عدد المهندسات البحرينيات في المناصب القيادية في القطاع الحكومي
مصرف البحرين المركزي	15%	10% (2022)	8%	22. نسبة العاملات البحرينيات في منصب رئيس تنفيذي CEO في القطاع المالي والمصرفي من إجمالي العاملين في منصب رئيس تنفيذي CEO في القطاع المالي والمصرفي
	15	10 (2022)	7	عدد البحرينيات في منصب رئيس تنفيذي CEO في القطاع المالي والمصرفي
بورصة البحرين	3%	2% (2023)	2%	23. نسبة الرئيسات التنفيذيات البحرينيات في الشركات المدرجة في بورصة البحرين من إجمالي الرؤساء التنفيذيين البحرينيين في الشركات المدرجة في بورصة البحرين
	2	1 (2023)	1	عدد الرئيسات التنفيذيات البحرينيات في الشركات المدرجة في بورصة البحرين

(بطاقة قياس الأداء)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
السياسات				
المجلس الأعلى للقضاء	%16	%14	%12	24. نسبة القاضيات البحرينيات من إجمالي القضاة البحرينيين
	22	18	14	القاضيات البحرينيات
المحكمة الدستورية	%29	%14	%14 (2021)	25. نسبة القاضيات العضوات في المحكمة الدستورية
	2	1	1 (2021)	عدد القاضيات العضوات في المحكمة الدستورية
وزارة الخارجية	%4	%3	%4	26. نسبة السفيرات خارج مملكة البحرين من إجمالي السفراء خارج مملكة البحرين
	2	1	1	السفيرات خارج مملكة البحرين

(بطاقة قياس الأداء)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار

المؤشر	القراءات			المصدر
	2020	2024	المأمولة 2026	
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة				
27. نسبة البحرينيات في الوظائف التنفيذية في القطاع الحكومي من إجمالي البحرينيين في الوظائف التنفيذية من الجنسين في القطاع الحكومي (يشمل رئيس قسم فاعلى)	%46	%50	%51	جهاز الخدمة المدنية
	1,253	1,901	1,950	
البحرينيات في الوظائف التنفيذية في القطاع الحكومي				
28. نسبة البحرينيات في الوظائف التنفيذية في القطاع الخاص من إجمالي البحرينيين في الوظائف التنفيذية في القطاع الخاص (يشمل رئيس قسم فاعلى)	%36	%36 (الربع الثاني من 2024)	%37	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
	2,436	2,467 (الربع الثاني من 2024)	2,800	
البحرينيات في الوظائف التنفيذية في القطاع الخاص				
التدقيق والمتابعة				
29. نسبة عضوية المرأة في مجلس النواب (المنتخب) من إجمالي الأعضاء من الجنسين في مجلس النواب (المنتخب)	%15	%20	%25	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة باستخدام البيانات المنشورة على موقع الأمانة العامة لمجلس النواب
	6	8	10	
المرأة في مجلس النواب (المنتخب)				

(بطاقة قياس الأداء)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار

المؤشر	القراءات			المصدر
	2020	2024	المأمولة 2026	
التدقيق والمتابعة				
30. نسبة عضوية المرأة في مجلس الشورى (المعين) من إجمالي الأعضاء من الجنسين في مجلس الشورى (المعين)	23%	25%	30%	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة باستخدام البيانات المنشورة على موقع الأمانة العامة لمجلس الشورى
	9	10	12	
31. نسبة عضوية المرأة في المجلس البلدي من إجمالي الأعضاء من الجنسين في المجلس البلدي	13%	10%	13%	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة باستخدام البيانات المنشورة على موقع وزارة شؤون البلديات والزراعة
	4	3	4	
32. نسبة عضوية المرأة في أمانة العاصمة من إجمالي الأعضاء من الجنسين في أمانة العاصمة	50%	40%	50%	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة باستخدام البيانات المنشورة على موقع هيئة التشريع والرأي القانوني
	5	4	5	

ثالثاً:

مجال المشاركة الاقتصادية

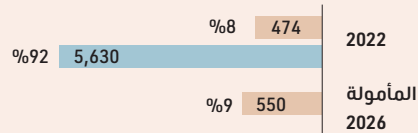


مواصلة الجهود لمراجعة وتطوير السياسات والأنظمة واللوائح لدعم وتعزيز مركز المرأة في القطاعات الاقتصادية، وضمان استدامة مشاركتها الفاعلة في سوق العمل ومجال ريادة الأعمال بما يحقق تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين، وإبراز النماذج المتميزة ودورها الريادي في قطاعات العمل المختلفة، مع التركيز على المجالات الحديثة والواعدة والقطاعات التقنية كالذكاء الاصطناعي وصناعة المحتوى الإلكتروني والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المالية والاتصالات والطاقة المتجددة والعلوم الحديثة، مع توفير الحماية القانونية للتوفيق بين مسؤوليتها في الأسرة وعملها في المجتمع.

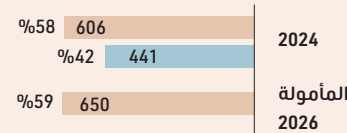
المرأة
الرجل

أبرز مؤشرات القياس لمجال المشاركة الاقتصادية:

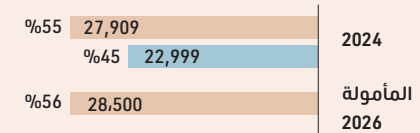
التحاق الطالبات بالتعليم الفني والمهني (التعليم الثانوي)



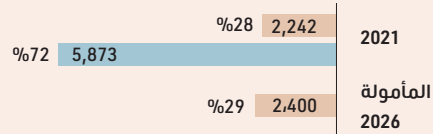
المرأة البحرينية في قطاع تقنية المعلومات في القطاع الحكومي



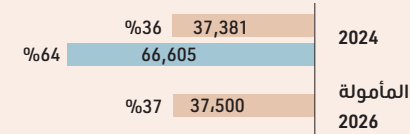
المرأة البحرينية في القطاع العام



المرأة البحرينية في قطاع المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص



المرأة البحرينية في القطاع الخاص



مبادرات مجال المشاركة الاقتصادية

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
السياسات تطوير السياسات الداعمة لمشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الواعدة وتحسين وضعها المهني	20 - مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية «ريادات» (برنامج مستمر)	- مراجعة وتطوير اتفاقية التعاون مع بنك البحرين للتنمية بما يساهم في تأطير السياسات التشغيلية للمركز. - مراقبة عملية إدارة وتشغيل وتفعيل مركز «ريادات» لتحقيق أهدافه.	الجهة الرئيسية: - بنك البحرين للتنمية - صندوق العمل «تمكين» الشركاء: - المجلس الأعلى للمرأة
	21 - السياسات الداعمة لمشاركة المرأة في المجالات الحديثة	- متابعة تفعيل اختصاصات لجنة المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم الحديثة والتي تشمل: - اقتراح السياسة العامة والبرامج والمبادرات والخدمات والاستشارات والأنظمة النوعية، لدعم مشاركة المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم الحديثة، وعلوم الفضاء بما يساهم في تحقيق التوازن بين الجنسين في هذه القطاعات الواعدة. - اقتراح مجالات التطوير وآليات تنظيم خدمات الاحتضان والمسرعات لتشمل المشاريع الإبداعية الواعدة للمرأة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم الحديثة.	الجهة الرئيسية: لجنة المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم الحديثة وتتمثل في: - المجلس الأعلى للمرأة - هيئة تنظيم الاتصالات - وزارة التربية والتعليم - معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية - صندوق العمل «تمكين» - مصرف البحرين المركزي - شركة سترايم للاستشارات الشركاء: - هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية - الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء

مبادرات مجال المشاركة الاقتصادية

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
السياسات تطوير السياسات الداعمة لمشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الواعدة وتحسين وضعها المهني	22 - تطوير مناهج التعليم الفني والمهني للطالبات	مراجعة الأطر التنظيمية بما يضمن إضافة تخصصات نوعية للتعليم الفني والمهني للطالبات تستجيب لمتطلبات سوق العمل والتسارع التقني والفني (الذكاء الإصطناعي) للمهن المستقبلية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص (الشركات الصناعية).	الجهة الرئيسية: - وزارة التربية والتعليم الشركاء: - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - المجلس الأعلى للمرأة - صندوق العمل «تمكين» - الشركات الصناعية الوطنية - المؤسسات المالية الكبرى - بورصة البحرين - مركز ناصر العلمي والتقني
	23 - تعزيز مشاركة المرأة في مهن القطاع الطبي	مراجعة السياسات / اللوائح القانونية التحفيزية فيما يتعلق بإحلال المرأة البحرينية في القطاعات الصحية كمهنة التمريض.	الجهة الرئيسية: - الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية الشركاء: - المجلس الأعلى للمرأة - وزارة الصحة - وزارة العمل - صندوق العمل «تمكين» - مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة - جامعة الخليج العربي - الجامعة الإيرلندية (البحرين)

مبادرات مجال المشاركة الاقتصادية

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
السياسات تطوير السياسات الداعمة لمشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الواعدة وتحسين وضعها المهني	24 - تطوير السياسات الخاصة بتحسين الوضع الوظيفي للعاملات في قطاع الحضانات ورياض الأطفال	• متابعة تفعيل اختصاصات لجنة المرأة في مجال دور الحضانة ورياض الأطفال، من خلال التركيز على: ◦ دراسة أوضاع المرأة العاملة في دور الحضانة ورياض الأطفال. ◦ اقتراح السياسة العامة لتطوير التشريعات والقرارات واللوائح الإدارية لتعديل أوضاع العاملات في هذا القطاع. ◦ اقتراح برامج التدريب والتأهيل المناسبة بما يساهم في تطوير جودة قطاع التعليم المبكر.	الجهة الرئيسية: لجنة المرأة في مجال دور الحضانة ورياض الأطفال وتتمثل في: • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة الشؤون القانونية • وزارة العمل • وزارة التربية والتعليم • صندوق العمل «تمكين»
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة تخصيص موازنات مستجيبة لاحتياجات المرأة لتعزيز مشاركتها الاقتصادية في جميع القطاعات	25 - الموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة في القطاع العام	• متابعة تعاميم إعداد/تنفيذ الميزانية العامة بشأن تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة وملئ الجداول المصنفة بحسب الجنس.	الجهة الرئيسية: • وزارة المالية والاقتصاد الوطني الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة
	26 - تطوير برنامج التعليم الفني والمهني للفتيات	• مراعاة تطبيق الموازنات المستجيبة لإدماج احتياجات المرأة لتطوير الأطر التنظيمية الخاصة بمجالات التعليم الفني والمهني للفتيات.	الجهة الرئيسية: • وزارة التربية والتعليم الشركاء: • وزارة المالية والاقتصاد الوطني • المجلس الأعلى للمرأة
	27 - المحافظ المالية وبرامج التمويل الميسر المخصصة للمرأة (برنامج مستمر)	• رصد وتقييم مدى الاستفادة من المحافظ التمويلية المخصصة للمرأة. • استثمار مبادرات القطاع المصرفي في البرامج التمويلية المخصصة للمرأة.	الجهة الرئيسية: • بنك البحرين للتنمية • صندوق العمل «تمكين» الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة • مصرف البحرين المركزي • القطاع المصرفي

مبادرات مجال المشاركة الاقتصادية

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة)	28 - التوعية بقصص نجاح المرأة في مجال ريادة الأعمال	• الاستمرار في تنفيذ مبادرة "امتياز" لرائدة الأعمال البحرينية الشابة بحسب الآليات المعتمدة. • تسليط الضوء إعلامياً على قصص النجاح والنماذج المتميزة في المجالات الاقتصادية وريادة الأعمال.	الجهة الرئيسية: لجنة مبادرة امتياز لرائدة الأعمال البحرينية الشابة وتتمثل في: • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة الصناعة والتجارة • صندوق العمل «تمكين» • مجلس التنمية الاقتصادية • غرفة تجارة وصناعة البحرين الشركاء: • مؤسسات المجتمع المدني المهنية
	29 - برامج التدريب التخصصية	• التوعية بالخيارات المتوفرة لبرامج دعم الشهادات الاحترافية المحلية والدولية لتنمية المهارات بما يتوافق مع الوظائف الواعدة لسوق العمل والتي تساهم في استدامة التطور الوظيفي للمرأة أو فتح مجالات عمل جديدة لها، على سبيل المثال لا الحصر: ◦ الشهادات التخصصية في القطاع العام. ◦ الشهادات التخصصية في القطاع المصرفي. ◦ مجالات السياحة. ◦ مجالات الفنادق والمطاعم.	الجهة الرئيسية: • صندوق العمل «تمكين» الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة العمل • معهد الإدارة العامة • جامعة البحرين • بوليتكنك البحرين • معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية • كلية الخليج للضيافة والسياحة • كلية (فايتل) للضيافة

مبادرات مجال المشاركة الاقتصادية

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة) رفع الوعي بفرص المشاركة الاقتصادية للمرأة وتزويدها بالمهارات اللازمة للمساهمة بفاعلية في سوق العمل	30 - برامج التدريب التقني	• التوعية بخيارات برامج التدريب التخصصية والتقنية المقدمة من صندوق العمل تمكين والتي تتضمن مجالات التدريب التقني الرئيسية: هندسة البرمجيات / علوم البيانات / نماذج ثلاثية الأبعاد / البرمجة الكاملة / الرسومات الحاسوبية / الألعاب الإلكترونية / تصميم تجربة المستخدم / برمجة تطبيقات iOS / الأمن السيبراني / الابتكار السحابي.	الجهة الرئيسية: • صندوق العمل «تمكين» الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة العمل
	31 - التوعية بأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة	• تنفيذ برامج توعية تركز على التالي: ◦ إبراز النماذج الناجحة للمرأة العاملة وبيان دورها في قيادة التغيير المؤسسي والمجتمعي على المستوى الوطني. ◦ أهمية التوازن بين التطور المهني والاستقرار الأسري وانعكاسه على مشاركة المرأة في التنمية الوطنية. ◦ أهمية مشاركة المرأة من ذوي الإعاقة في سوق العمل، وتسهيل الضوء على النماذج الناجحة للمرأة العاملة من ذوات الإعاقة أو التي ترعى معاق.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: • وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة العمل • مجلس التنمية الاقتصادية • وزارة الصناعة والتجارة • منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين (UNIDO)

مبادرات مجال المشاركة الاقتصادية

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة)	32 - التوعية بالخيارات المتاحة في المجالات الواعدة	• تنفيذ أنشطة توعوية بالخيارات في المجالات الواعدة على الصعيد المهني في قطاعات البيئة على سبيل المثال لا الحصر : ◦ مجالات الطاقة المتجددة والطاقة البديلة. ◦ مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد البرتقالي (الإبتكار). ◦ مجالات الأمن الغذائي والتقنيات المتخصصة والمتنوعة التي تعالج التحديات المناخية وشح الموارد البيئية لرفع نسبة الإنتاج الغذائي المحلي.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: • وزارة التربية والتعليم • وزارة شؤون البلديات والزراعة • المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي • المجلس الأعلى للبيئة • جامعة البحرين (مركز البحرين للإبتكار ونقل التكنولوجيا) • بوليتكنك البحرين • الجامعات الخاصة • مؤسسات المجتمع المدني المهنية ذات العلاقة • منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين (UNIDO)
		• تنفيذ أنشطة توعوية بالخيارات في المجالات الواعدة على الصعيد المهني في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي على سبيل المثال لا الحصر: ◦ مجال التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا القانونية، المدن الذكية، التكنولوجيا في قطاع التعليم، التكنولوجيا في قطاع الصحة، البرمجيات والمواد الرقمية والأمن الإلكتروني. ◦ مجالات علوم الفضاء والتي تشمل علوم متعددة وتطبيقات متنوعة تركز على الهندسة وتقنية المعلومات وتحليل البيانات الفضائية وعلوم الاستشعار والصور الفضائية لدراسة التكوينات الجيولوجية. ◦ القطاعات التقنية كالذكاء الإصطناعي والتقنية الحديثة والتحول الرقمي. ◦ المختبرات الصناعية وإدارة الجودة. ◦ الحوكمة للشركات.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: • وزارة العمل • وزارة التربية والتعليم • الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء • جامعة البحرين (مركز البحرين للإبتكار ونقل التكنولوجيا) • بوليتكنك البحرين • الجامعات الخاصة • مصرف البحرين المركزي • بورصة البحرين • معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية • مركز ناصر العلمي والتقني • مؤسسات المجتمع المدني المهنية ذات العلاقة

مبادرات مجال المشاركة الاقتصادية

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة) رفع الوعي بفرص المشاركة الاقتصادية للمرأة وتزويدها بالمهارات اللازمة للمساهمة بفاعلية في سوق العمل	33 - التوعية بالخدمات الداعمة في مجال ريادة الأعمال	• تنفيذ برامج توعوية لرائدات الأعمال / العاملات من المنزل حول : ◦ أهمية التكنولوجيا لنمو الأعمال وكيفية التغلب على العوائق والتحديات التي تواجه رائدات الأعمال. ◦ كيفية الاستفادة من الأدوات الرقمية وبرامج الذكاء الاصطناعي المتاحة لرائدة الأعمال (على سبيل المثال لا الحصر : أدوات الاتصال والتسويق الرقمية / حماية المعلومات والحوسبة السحابية / وأهم منصات تعلم المهارات الرقمية والوصول إليها). ◦ برامج توعوية متخصصة في التجارة الإلكترونية للعاملات من المنزل.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: • وزارة الصناعة والتجارة • وزارة التنمية الاجتماعية • غرفة تجارة وصناعة البحرين • جمعية سيدات الأعمال البحرينية • منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين (UNIDO)
	34 - التوعية والتدريب في مجال حماية الملكية الفكرية للمرأة	• التوعية بالحقوق القانونية والسياسات والإجراءات المتعلقة بالإبداع والابتكار وضمان حماية الملكية الفكرية للمرأة وبراءة الاختراع للمشاريع. • التوعية بخدمات المراكز الداعمة لحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع. • التوعية بالخيارات التدريبية المتخصصة الداعمة لنمو المؤسسات والمشاريع الإبداعية. • تسليط الضوء إعلامياً على قصص النجاح والنماذج المتميزة للمرأة في مجال الاختراع والابتكار والإبداع.	الجهة الرئيسية: • وزارة شؤون الشباب • وزارة الصناعة والتجارة الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة • صندوق العمل تمكين • غرفة تجارة وصناعة البحرين • جامعة البحرين (مركز البحرين للإبتكار ونقل التكنولوجيا) • المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

مبادرات مجال المشاركة الاقتصادية

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التدقيق والمتابعة تعزيز آليات التدقيق والمتابعة ل ضمان تطبيق معايير تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن بين الجنسين في المؤسسات العامة والخاصة	35 - تفعيل دور لجان تكافؤ الفرص	- مراجعة تعليمات جهاز الخدمة المدنية بشأن مهام واختصاصات لجان تكافؤ الفرص في الوزارات والمؤسسات الرسمية. - متابعة أداء لجان تكافؤ الفرص في المؤسسات بشكل دوري في دعم تحقيق تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة العاملة في مؤسسات القطاع العام، مع التركيز على قياس أثر هذه اللجان على وضع المرأة داخل أجهزتها. - اقتراح إنشاء لجنة مشتركة بين المجلس الأعلى للمرأة ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وجهاز الخدمة المدنية لمتابعة توصيات ديوان الرقابة الإدارية والمالية بشأن معايير تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين في تقرير ديوان الرقابة المالية.	الجهة الرئيسية: - جهاز الخدمة المدنية الشركاء: - المجلس الأعلى للمرأة - ديوان الرقابة الإدارية والمالية - وزارة المالية والاقتصاد الوطني
	36 - مراقبة فعالية سياسات وبرامج التوازن بين الجنسين فيما يخص الأداء المؤسسي، والمشاركة الاقتصادية للمرأة	- مراجعة وتطوير التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين، فيما يخص الأداء المؤسسي، والمشاركة الاقتصادية للمرأة. - متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين، فيما يخص تطوير الأداء المؤسسي، والمشاركة الاقتصادية للمرأة. - مراجعة التقارير الدولية بالتنسيق مع الجهات المعنية فيما يخص تنافسية مملكة البحرين لمؤشرات قياس الفجوة بين الجنسين. - متابعة رصد وتحليل مؤشرات المرصد التحليلي لمؤشرات التوازن بين الجنسين فيما يخص المشاركة الاقتصادية للمرأة.	الجهة الرئيسية: - المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - مجلس التنمية الاقتصادية - وزارة التنمية المستدامة

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات قياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في المشاركة الاقتصادية

(بطاقة قياس الأداء)

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
السياسات				
المجلس الأعلى للمرأة	420	355 (تراكمي) (2024 - 2016)	250 (تراكمي) (2020 - 2016)	33. عدد المستفيدات البحرينيات من محفظة "ريادات" لتمويل النشاط التجاري للمرأة
	500	462 (تراكمي) (2024 - 2013)	371 (تراكمي) (2020 - 2013)	34. عدد المستفيدات البحرينيات (المحتضنات) من مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية "ريادات"
جهاز الخدمة المدنية	%59	%58	%56	35. نسبة العاملات البحرينيات في قطاع تقنية المعلومات في القطاع الحكومي من إجمالي العاملين البحرينيين
	650	606	575	عدد العاملات البحرينيات في قطاع تقنية المعلومات في القطاع الحكومي
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	%29	%28 (2021)	%27	36. نسبة العاملات البحرينيات في قطاع المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص من إجمالي العاملين البحرينيين في قطاع المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص
	2,400	2,242 (2021)	2,146	عدد العاملات البحرينيات في قطاع المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص
وزارة التربية والتعليم	%10	%8 (2023)	%10	37. نسبة الطالبات في التعليم الفني والمهني المدرسي من إجمالي الطلبة في التعليم الفني والمهني المدرسي (التعليم الثانوي)
	550	474 (2023)	650	عدد الطالبات في التعليم الفني والمهني المدرسي

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات قياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في المشاركة الاقتصادية

(بطاقة قياس الأداء)

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
السياسات				
تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من مجلس التعليم العالي	60%	58%	58%	38. نسبة الطالبات البحرينيات في التعليم الفني والمهني والتقني في التعليم العالي من إجمالي الطلبة البحرينيين في التعليم الفني والمهني والتقني في التعليم العالي
تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من مجلس التعليم العالي (انخفاض النسبة بسبب نقل تبعية معهد البحرين للتدريب لبوليتكنك البحرين)	10	7	714	عدد الطالبات البحرينيات في التعليم الفني والمهني والتقني في التعليم العالي
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية	67%	66%	61%	39. نسبة الطبيبات البحرينيات من إجمالي الأطباء البحرينيين
	3,000	2,798	1,393	عدد الطبيبات البحرينيات
	84%	83%	84%	40. نسبة الممرضات البحرينيات من إجمالي الممرضين البحرينيين
	4,000	3,657	2,093	عدد الممرضات البحرينيات
	77%	76%	75%	41. نسبة البحرينيات العاملات في (العلاج الطبيعي) من إجمالي البحرينيين العاملين في (العلاج الطبيعي)
	380	333	261	البحرينيات العاملات في (العلاج الطبيعي)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات قياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في المشاركة الاقتصادية

(بطاقة قياس الأداء)

المؤشر	القراءات			المصدر
	2020	2024	المأمولة 2026	
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة				
42. نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القطاع العام من إجمالي البحرينيين	%53	%55	%56	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
عدد النساء البحرينيات العاملات في القطاع العام	25,153	27,909	28,500	
43. نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القطاع الخاص من إجمالي العاملين في القطاع الخاص	%35	%36	%37	
عدد النساء البحرينيات العاملات في القطاع الخاص	32,827	37,381	37,500	
44. عدد المستفيدات من محفظة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم النشاط التجاري للمرأة	7,497 (2020 - 2010)	9,757 (حتى سبتمبر 2024)	10,000	المجلس الأعلى للمرأة
45. عدد المؤسسات المشاركة في جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدم المرأة	30 (الدورة الأولى 2006) 22 (القطاع العام) 8 (القطاع الخاص)	356 (الدورة السابعة 2022) 56 (القطاع العام) 41 (القطاع الخاص) 23 (المجتمع المدني)	400	

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات قياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في المشاركة الاقتصادية

(بطاقة قياس الأداء)

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة)				
جهاز الخدمة المدنية	%35	%34	%32 (2023)	46. نسبة المهنيات في مجالات البيئة (القطاع الحكومي)
	35	30	28 (2023)	عدد المهنيات في مجالات البيئة (القطاع الحكومي)
وزارة العمل	%25	%18	%21	47. نسبة ذوات الإعاقة اللاتي تم توظيفهن
	50	29	29	عدد ذوات الإعاقة اللاتي تم توظيفهن
وزارة الصناعة والتجارة	%33	%0 (2021)	%33	48. نسبة المتقدمات للحصول على براءة الاختراع من إجمالي المتقدمين للحصول على براءة الاختراع
	2	0 (2021)	1	عدد المتقدمات للحصول على براءة الاختراع
التدقيق والمتابعة				
المجلس الأعلى للمرأة	70	63	45	49. عدد لجان تكافؤ الفرص في القطاع العام

رابعاً:

مجال جودة الحياة

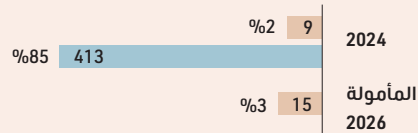


استكمالاً للجهود الوطنية في المجالات الخاصة بجودة الحياة، يتضمن هذا المجال تنفيذ مبادرات وبرامج توعوية لتعزيز الممارسات الحياتية والصحية والبيئية السليمة للمرأة وأسرتها، وتطوير خدمات السلامة للمرأة في بيئة العمل، والتوعية بتداعيات تغيير المناخ على صحة المرأة وتمكين وتعزيز مساهمتها بالمحافظة على البيئة، مع التركيز على تعزيز رياضة المرأة البحرينية وتوفير الخدمات المساندة لها، وتحقيق التوازن لجودة حياتها.

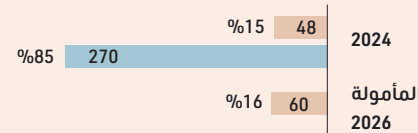
المرأة
الرجل

أبرز مؤشرات القياس لمجال جودة الحياة

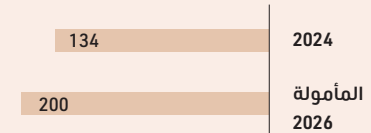
البحرينيات في مجالس إدارة الأندية الرياضية



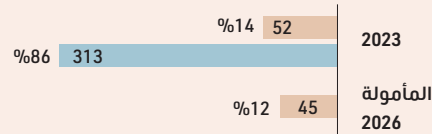
البحرينيات في مجالس إدارة الاتحادات الرياضية



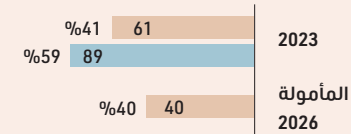
البطولات الرياضية التي حققتها المرأة البحرينية



إصابة البحرينيات في أماكن العمل القطاع الخاص



إصابة البحرينيات في أماكن العمل القطاع العام



مبادرات مجال جودة الحياة

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
السياسات تطوير السياسات الخاصة بتحسين جودة حياة المرأة والممارسات الصحية والسلامة المهنية والرياضية	37 - السياسات والأنظمة ذات العلاقة بجوانب جودة حياة المرأة	• مراجعة السياسات والأنظمة ذات العلاقة بجوانب جودة حياة المرأة، فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية التالية: ◦ المجلس الأعلى للبيئة: التعاون مع المجلس الأعلى للبيئة لضمان إدماج احتياجات المرأة والتوازن بين الجنسين لدى إعداد الاستراتيجيات النوعية. ◦ وزارة التنمية الاجتماعية: مراجعة خطة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، والاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، والاستراتيجية الوطنية للطفولة.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للبيئة • وزارة التنمية الاجتماعية • اللجنة العليا لرعاية شئون ذوي الإعاقة • اللجنة الوطنية للمسنين • اللجنة الوطنية للطفولة الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة
		• إنشاء لجنة "المرأة في مجال الرياضة" تهدف إلى متابعة إدماج احتياجات المرأة في السياسات والبرامج والمبادرات لتعزيز مشاركة المرأة في المجال الرياضي بما يعزز دورها في مجالات جودة الحياة والممارسات الصحية.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة • المجلس الأعلى للشباب والرياضة • اللجنة الأولمبية البحرينية • وزارة شئون الشباب • الهيئة العامة للرياضة
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة مراعاة احتياجات المرأة لدى تخصيص الموازنات الخاصة بمجالات جودة الحياة في القطاعات الرياضية والصحية	38 - الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة في القطاع الرياضي	• متابعة تطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة في الاتحادات والأندية الرياضية لبرامج التدريب في مختلف الرياضات، على سبيل المثال لا الحصر : كرة القدم، كرة السلة، كرة الطائرة، تنس الطاولة، البادل (Padel)، والسباحة والفروسية وسباق الخيل، وغيرها.	الجهة الرئيسية: • وزارة المالية والاقتصاد الوطني الشركاء: • المجلس الأعلى للشباب والرياضة • المجلس الأعلى للمرأة • اللجنة الأولمبية البحرينية • نادي راشد للفروسية وسباق الخيل

مبادرات مجال جودة الحياة

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة مراعاة احتياجات المرأة لدى تخصيص الموازنات الخاصة بمجالات جودة الحياة في القطاعات الرياضية والصحية	39 - الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة في القطاع الصحي	متابعة تطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة فيما يخص الخدمات الصحية المقدمة للمرأة وتعزيز برامج الوقاية من الأمراض.	الجهة الرئيسية: • وزارة المالية والاقتصاد الوطني الشركاء: • وزارة الصحة • المجلس الأعلى للمرأة
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة) رفع وعي المرأة بفرص تحسين جودة حياتها من خلال الرياضة والصحة وتزويدها بالمهارات اللازمة لتحقيق ذلك	40 - التوعية بمجالات جودة الحياة	توعية المرأة بالممارسات البيئية السليمة وتأثير التغير المناخي على المرأة والأسرة.	الجهة الرئيسية: • المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: • المجلس الأعلى للبيئة • وزارة شؤون الإعلام • مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة
		- توعية المرأة بالعوائد الزراعية المنزلية وأثرها على جودة حياة المرأة والأسرة والخيارات المتاحة لتطبيقها. - التوعية بأهمية المسطحات الخضراء، والمبادرات الواعدة لتشجيع دخول المرأة رائدة الأعمال في تنفيذ مشاريع زراعية.	الجهة الرئيسية: • المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة شؤون البلديات والزراعة
		- التوعية بالممارسات الصحية السليمة للمرأة. - توعية المرأة بالمتطلبات الصحية والحياتية لذوات الإعاقة. - توعية المرأة بمهارات التعامل الإيجابي مع الضغوطات النفسية والاجتماعية.	الجهة الرئيسية: • وزارة الصحة • وزارة التنمية الاجتماعية الشركاء: • المجلس الأعلى للمرأة • وزارة التربية والتعليم • الجامعات • مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة

مبادرات مجال جودة الحياة

المحور	المبادرة / البرنامج	الوسائل	الجهة المعنية
التدقيق والمتابعة متابعة تنفيذ المبادرات والسياسات وضمان تحقيق الأهداف المرتبطة بجودة حياة المرأة	41 - الصحة والسلامة المهنية للمرأة في بيئة العمل	- متابعة تنفيذ تعميم جهاز الخدمة المدنية بشأن إنشاء لجان دائمة للسلامة المهنية في الجهات الحكومية والمؤسسات الرسمية وبما يراعي تحقيق الصحة والسلامة المهنية للمرأة في بيئة العمل. - متابعة تنفيذ اشتراطات السلامة المهنية في مؤسسات القطاع الخاص وبما يراعي تحقيق الصحة والسلامة المهنية للمرأة في بيئة العمل.	الجهة الرئيسية: - جهاز الخدمة المدنية - وزارة العمل الشركاء: - المجلس الأعلى للمرأة
	42 - مراقبة فعالية سياسات وبرامج التوازن بين الجنسين فيما يخص مجالات جودة الحياة	- مراجعة وتطوير التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين فيما يخص مجالات جودة الحياة. - متابعة تنفيذ وتفعيل توصيات التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين فيما يخص مجالات جودة الحياة. - مراجعة التقارير الدولية بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يخص تنافسية مملكة البحرين في مؤشرات قياس الفجوة بين الجنسين. - متابعة رصد وتحليل مؤشرات المرصد التحليلي لمؤشرات التوازن بين الجنسين فيما يخص مجالات جودة الحياة.	الجهة الرئيسية: - المجلس الأعلى للمرأة الشركاء: - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - مجلس التنمية الاقتصادية - وزارة التنمية المستدامة

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات قياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في الصحة وجودة الحياة

(بطاقة قياس الأداء)

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
السياسات				
وزارة التنمية الاجتماعية	%41	%40	%40	50. نسبة إجمالي المستفيدات من مخصص ذوات الإعاقة من إجمالي المستفيدين من مخصص ذوات الإعاقة
	6,000	5,801	4,994	عدد المستفيدات من مخصص ذوات الإعاقة
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة				
الهيئة العامة للرياضة	200	134	30	51. عدد البطولات الرياضية التي حققتها المرأة البحرينية
	%16	%15	%15	52. نسبة البحرينيات في مجالس إدارة الاتحادات الرياضية
	60	48	48	عدد البحرينيات في مجالس إدارة الاتحادات الرياضية
	%3	%2	%2	53. نسبة البحرينيات في مجالس إدارة الأندية الرياضية
	15	9	8	عدد البحرينيات في مجالس إدارة الأندية الرياضية
	%50	%43	غير متوفرة	54. نسبة اللاعبات البحرينيات من فئة ذوي الإعاقة
	80	69	غير متوفرة	عدد اللاعبات البحرينيات من فئة ذوي الإعاقة
	%13	%12	%8	55. نسبة الحكام الرياضيين من النساء البحرينيات من إجمالي الحكام الرياضيين البحرينيين
	25	20	12	عدد الحكام الرياضيين من النساء البحرينيات
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية	132	126	104	56. عدد عيادات الصحة المهنية

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات قياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في الصحة وجودة الحياة

(بطاقة قياس الأداء)

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة				
وزارة التنمية الاجتماعية	3,400	3,548	3,753	57. عدد المسنات المستحقات للمساعدة الاجتماعية
وزارة الصحة - المستشفيات الحكومية	3	2 (2023)	0	58. عدد مراكز خدمات كبار السن (الصحية)
وزارة الصحة - مراكز الرعاية الصحية الأولية	7	6 (2023)	5	59. عدد الوحدات المتنقلة لتقديم الرعاية لكبار السن
وزارة الصحة - المستشفيات الحكومية	3	2 (2023)	0	60. عدد البرامج المقدمة لكبار السن (الصحية)
وزارة الصحة - مراكز الرعاية الصحية الأولية	160	144 (2023)	114	61. عدد البرامج المقدمة لكبار السن (الصحية) من خلال الوحدات المتنقلة - النوعية (محاضرات وفعاليات)
	31,200	29,224 (2023)	14,165	62. عدد البرامج المقدمة لكبار السن (الصحية) من خلال الوحدات المتنقلة - (الزيارات)
	780	654 (2023)	890	63. عدد البرامج المقدمة لكبار السن (الصحية) من خلال الوحدات المتنقلة - (تطعيمات)

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات قياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في الصحة وجودة الحياة

(بطاقة قياس الأداء)

المؤشر	القراءات			المصدر
	2020	2024	المأمولة 2026	
الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة				
64. إجمالي عدد الكادر العامل في مجال رعاية كبار السن (الصحية) - المستشفيات الحكومية	0	149 (2023)	170	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من وزارة الصحة - المستشفيات الحكومية
عدد الكادر العامل في مجال رعاية كبار السن - النساء - المستشفيات الحكومية	0	95 (2023)	110	وزارة الصحة - المستشفيات الحكومية
65. إجمالي عدد الكادر العامل في مجال رعاية كبار السن (الصحية) - مراكز الرعاية الصحية الأولية	32	51 (2023)	60	تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من وزارة الصحة - مراكز الرعاية الصحية الأولية
عدد الكادر العامل في مجال رعاية كبار السن - النساء - مراكز الرعاية الصحية الأولية	15	29 (2023)	35	وزارة الصحة - مراكز الرعاية الصحية الأولية
التوعية والتدريب (إدارة المعرفة)				
66. نسبة الاختصاصيات في المجالات البيئية لدى المجلس الأعلى للبيئة من إجمالي الاختصاصيين	%4	%4	%5	المجلس الأعلى للبيئة
	8	13	15	
67. المعدل العام لاستهلاك الفرد من المياه (لتر/ اليوم)	358	351 (2023)	320	هيئة الكهرباء والماء
68. المعدل العام لاستهلاك الفرد من الكهرباء (كيلو وات ساعة)	10,799	11,595 (2023)	11,300	

التقييم (قياس الأثر): مؤشرات قياس المبادرات والبرامج المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في الصحة وجودة الحياة

(بطاقة قياس الأداء)

المصدر	القراءات			المؤشر
	المأمولة 2026	2024	2020	
التدقيق والمتابعة				
تم احتساب المؤشر من قبل الأمانة العامة وفقاً للبيانات المستلمة من الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	%40	%41 (2023)	%42	69. نسبة إصابات البحرينيات في أماكن العمل من إجمالي إصابات البحرينيين في أماكن العمل - القطاع العام
	40	61 (2023)	48	عدد إصابات البحرينيات في أماكن العمل - القطاع العام
	%12	%14 (2023)	%13	70. نسبة إصابات البحرينيات في أماكن العمل من إجمالي إصابات البحرينيين من الجنسين في أماكن العمل - القطاع الخاص
	45	52 (2023)	41	عدد إصابات البحرينيات في أماكن العمل - القطاع الخاص

مرحلة السعي نحو الريادة

بناء على كل ما تقدم، فإن توجهات ومراكز المرحلة القادمة لعمل المجلس الأعلى للمرأة تحضيراً لما بعد (2026)، ستركز على أن تكون السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شئون المرأة مرحلة جديدة في مسيرة المرأة البحرينية وتحولها من مرحلة «التمكين» و«التقدم» إلى «السعي نحو الريادة»، حيث يتطلع المجلس الأعلى للمرأة إلى الانتقال بالمرأة البحرينية إلى آفاق جديدة من الريادة المتميزة في مختلف المجالات والقطاعات، وهذا التحول يأتي بعد سنوات من العمل الجاد في مجال تمكين المرأة وفق اختصاصاته والتي أثمرت عن برامج ملموسة على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي.

تعكس مرحلة السعي نحو الريادة للمرأة البحرينية رؤية تطويرية ومتدرجة، تنظر للنهوض بالمرأة كمسيرة متواصلة تستدعي التخطيط والعمل المرن واستثمار الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتسعى هذه المرحلة للبناء عليها والانطلاق نحو آفاق جديدة، لتحقيق نقلة نوعية في أدوار المرأة ومساهماتها وحفظ حقوقها وأبناءها، ولتؤكد التزام مملكة البحرين الثابت بدعم المرأة وحرصها على مواصلة الجهود لتعزيز دورها الريادي على كافة الأصعدة، بما يتوافق مع ما وصلت إليه المرأة البحرينية من تقدم، ومع التوجهات الوطنية والمتغيرات الإقليمية والعالمية.



@scwbahrain